

دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية
للصناعات الأساسية (سالك)

الإعداد:

منال عبد الله راشد الرقية

إشراف/

د الفصيل عبد الحميد محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي: ٢٠٢٤

شكر وتقدير

لا يسعني وأنا اضع اللمسات الأخيرة في هذه الرسالة إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من كانت له فيها مساهمة ولو بسيطة، وأختص بالشكر للأستاذة الدكاترة المشرفين على هذه الرسالة والتي كان لهم الفضل بعد الله عز وجل في إنارة طريق البحث لي من خلال توجيهاتهم وإرشاداتهم، جعل الله ذلك في ميزان أعمالهم.

كما أتوجه بالشكر والعرفان لأسرتي على ما قدموه لي من دعم ومساندة خلال العمل في هذه الرسالة، أسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل مصدرًا لفرخهم بي، وأن أكون قد وفقت في تكليل ما قدموه لي من جهد.

وأخيرًا..... أسأل الله العلي القدير ذو العرش العظيم أن يجعل هذا العمل نافعًا لمملكتنا الحبيبة وأن يحفظها قيادة وشعبًا من كل سوء.

قائمة المحتويات	
رقم الصفحة	اسم المحتوى
الجزء الأول: التمهيد	
١٩ - ١	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها
1	مقدمة الدراسة
2	مشكلة الدراسة
٣	أهمية الدراسة
٤	أهداف الدراسة
٥	أسئلة الدراسة
٥	الدراسات السابقة
١١	التعقيب على الدراسات السابقة
١٢	المنطلقات النظرية للدراسة
13	فرضيات الدراسة
١٥	نموذج الدراسة
١٥	منهجية الدراسة
١٦	مجتمع وعينة الدراسة
١٧	أدوات الدراسة
١٧	صدق أداة البحث
١٨	مجالات الدراسة
١٨	الأساليب الإحصائية
١٩	تقسيم الدراسة المقترحة
الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة	

الفصل الثاني: دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	
٢١	المقدمة
٣١ - ٢٣	المبحث الأول: حوكمة الشركات
٢٣	تمهيد
٢٣	أولاً: مفهوم الحوكمة
٢٤	ثانياً: أهمية حوكمة الشركات
٢٧	ثالثاً: أهداف حوكمة الشركات
٢٨	رابعاً: مبادئ الحوكمة
٣٠	خامساً: محددات حوكمة الشركات
٣٩ - ٣٢	المبحث الثاني: المخاطر المالية مع توضيح دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية
٣٢	تمهيد
٣٢	أولاً: تعريف إدارة المخاطر المالية
٣٣	ثانياً: أدوات إدارة المخاطر المالية
٣٤	ثالثاً: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية
٣٥	رابعاً: أنواع المخاطر المالية
٣٦	خامساً: أهداف المخاطر المالية
٣٧	سادساً: دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية
٤٠	الخلاصة
الجزء الثالث: الدراسة العملية وإجراءاتها المنهجية	
٦٣ - ٤٢	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
٤٢	تمهيد

٤٢	منهجية الدراسة
٤٣	عينة الدراسة
٤٣	حدود الدراسة
٤٤	أسلوب الدراسة
٤٤	الدراسة الميدانية
٥٢	أداة الدراسة
٥٤	صدق وثبات الأداة
٦١	ثبات المقياس
٦٣	الأساليب الإحصائية
٧٥-٦٤	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها
٧٨-٧٦	الفصل السادس: تحليل النتائج والتصور المقترح
الجزء الرابع: مراجع وملاحق الدراسة	
٨٠	أولاً: المراجع العربية
٨٣	ثانياً: المراجع الأجنبية
٨٤	الملاحق
٩٠	المستخلص
٩١	Abstract

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٤٥	يوضح توزيع العينة طبقاً لنوع الاجتماعي	(١)
٤٦	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر	(٢)
٤٨	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المسمى الوظيفي	(٣)
٤٩	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي	(٤)
٥١	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير إجمالي سنوات الخبرة	(٥)
٥٤	يوضح المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة ومتغيراتها	(٦)
٥٥	يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد الإفصاح والشفافية	(٧)
٥٦	يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد المراجعة الداخلية	(٨)
٥٧	يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد المراجع الخارجي	(٩)
٥٨	يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد لجان المراجعة	(١٠)
٥٩	يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد المخاطر المالية	(١١)
٦٢	يوضح معامل الفا كرونباخ لثبات الاستبانة ككل ومحاورها	(١٢)
٦٤	نتائج اختبار تبين الانحدار المتعدد (Regression Multiple) للفرضية الرئيسية الأولى	(١٣)
٦٥	نتائج معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للفرضية الرئيسية الأولى	(١٤)
٦٧	نتائج اختبار تبين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى	(١٥)
٦٨	نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الأولى	(١٦)

٧٠	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية	(١٧)
٧٠	نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الثانية	(١٨)
٧٢	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة	(١٩)
٧٢	نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الثانية	(٢٠)
٧٤	نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الرابعة	(٢١)
٧٤	نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الرابعة	(٢٢)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
١٥	يوضح نموذج الدراسة	(١)
٤٦	يوضح توزيع العينة طبقاً للنوع الاجتماعي	(٢)
٤٧	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر	(٣)
٤٩	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المسمى الوظيفي	(٤)
٥٠	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي	(٥)
٥٢	يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير إجمالي سنوات الخبرة	(٦)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
٨٤	استمارة الاستبيان	(١)

الجزء الأول: التمهيد

الفصل الأول:

مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة:

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات كما زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وذلك يرجع لما شهده الاقتصاد العالمي من أزمات مالية وإفلاس لكبريات الشركات وما نتج عنها من ضياع لحقوق أصحاب المصالح وفقدان ثقة المستثمرين، مما استلزم البحث عن حلول من أجل إيجاد أسلوب تدار به الشركات ويعمل على ضمان السير الصحيح لها حيث يتمثل في حوكمة الشركات، والتي تعتبر وسيلة غاية في الأهمية من شأنها حماية حقوق كل أصحاب المصالح في المؤسسة، إذ أن مبادئها تعمل على تجنب الأزمات، بحيث لا تقتصر الحوكمة على شركات دون الأخرى على عكس درجة أهميتها فهي تختلف بين تطبيقها في المصارف وتطبيقها في باقي الشركات لذلك أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا للاتصالات عام ٢٠٠٢ (كتفي، ٢٠١٦)

كما يعد من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، وقد نتج عن هذه الانهيارات إفقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك إفقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة إفقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة. في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية وتعرضها للمخاطر المالية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار

السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها. (العجيل، ٢٠٢٢)

في ضوء ما سبق ذكره سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى القاء الضوء على مدى تأثير حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وبالتالي معرفة ما نتج عن ذلك من آثار إيجابية على العاملين بالشركة والإدارة بهدف تعزيز المخاطر المالية وترسيخها، بالإضافة إلى التحديات والعقبات التي تواجه حوكمة الشركات لتحقيق أهدافها بفعالية.

مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه أن انهيار العديد من كبريات الشركات العالمية، والأزمات المالية التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا ومنها عام ١٩٩٧ والتي نجم عنها تعرض العديد من الشركات العملاقة الضائقات مالية كادت أن تطيح بها؛ مما أثار الشكوك حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية للشركات ومدى مصداقيتها، ودور كبرى شركات المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد التقارير بشأن ذلك، ولعل أحدث قضايا الفساد الناشئة عن تواطؤ كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق وضعف نظم إدارة المخاطر والذي كان وراء انهيار العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ٢٠٠١ أمثال شركة Zerox المتخصصة في صناعة آلات النسخ وشركة الاتصالات WorldCom وشركة Enron التي تمول شمال الولايات المتحدة الأمريكية بالمواد الطاقوية، حيث قام مكتب التدقيق Anderson Arther بالمصادقة على القوائم المالية لشركة Enron والتي لم تكن تعبر عن حقيقة ما كان يجري في تلك الشركة، ناهيك عن أزمة خريف ٢٠٠٨ م (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية) والتي عصفت بالعديد من البنوك والشركات عبر العالم، كل هذا دعا إلى ضرورة البحث في مختلف الأسباب التي أدت إلى انهيار وزوال كل هذه الشركات والتي كان من أهمها ضعف آليات الحوكمة داخل هذه الشركات، وانهائية المسيرين واعتمادهم لاستراتيجيات مدمرة للقيمة، وضعف نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبالنظر لتزايد درجة الانفتاح الاقتصادي والتعقيد في الحياة الاقتصادية وزيادة وتنوع المخاطر المحيطة بالشركات أصبح من الصعب تحديد ومراقبة وقياس المخاطر المختلفة، لذا لابد للقائمين على إدارة الشركات أن يضعوا خطط واستراتيجيات الإدارة وتغطية مختلف هذه المخاطر وتكريس نظم رقابية فعالة تأخذ دورها بجدية وتعمل بكفاءة لتحقيق الأهداف المسطرة، ولا يمكن أن يتم ذلك دون وجود إدارة تلتزم بالممارسات السليمة

والرشيدة الحوكمة الشركات وذلك أن الهدف الأساسي الحوكمة الشركات هو الحفاظ على حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصالح والسعي لتحسين أداء الشركات من خلال تقليل مختلف التكاليف وتدنية مختلف المخاطر وإدارتها بأكثر حكمة. (عطية ٢٠١٨) لذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية؟

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين الأهمية العلمية والعملية، ويمكن توضيحهم من خلال ما يلي:

أ. الأهمية العلمية (النظرية):

- إثراء المكتبات بالمعلومات عن متغيرات ظاهرة الدراسة وبالتالي تزويد الباحثين بالمعلومات اللازمة عن ظاهرة الدراسة.
- قلة الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية (حوكمة الشركات - المخاطر المالية) وبالتالي حيوية وحداثة الموضوع، وخاصة في حالة دراسة دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).
- تستمد الدراسة أهميتها النظرية من أهمية حوكمة الشركات التي أصبحت مطلباً ملحاً في ظل التطورات الرقمية والمعلوماتية المتسارعة في عصرنا الحديث ودورها في الحفاظ على حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصالح والسعي لتحسين أداء الشركات من خلال تقليل مختلف التكاليف وتدنية مختلف المخاطر وإدارتها بأكثر حكمة.
- تُسهم هذه الدراسة في توضيح ماهية حوكمة الشركات ومدى أهميتها من خلال قياس أثرها على تقنين المخاطر المالية وخاصة في تطبيقها على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وأن تفتح المجال للمزيد من الدراسات الميدانية في هذا الموضوع في مختلف أنواع المؤسسات.

ب. الأهمية العملية:

- الاستفادة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة في تطوير أنظمة الحوكمة للشركات، بما يساعد في تحسين أداء مستخدميها، ووضع حلول للتحديات التي نتجت عن تطبيقها في الشركات
- التوصل إلى نتائج من شأنها أن تساعد الشركات السعودية الأخرى في نفس المجال على توظيف الحوكمة الجيدة وذلك من أجل تجنب المخاطر المالية بها.
- التوصل إلى المعلومات من شأنها تبرز لنا أهمية تطبيق حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:

- التعرف على حوكمة الشركات والمخاطر المالية والمفاهيم المتعلقة بها.
- تقييم مدى فاعلية أنظمة حوكمة الشركات في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).
- بناء نموذج يوضح العلاقة بين حوكمة الشركات و تقنين المخاطر المالية.
- تحديد معوقات تطبيق حوكمة الشركات في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).
- الوصول إلى تصور مقترح لتفعيل دور حوكمة الشركات في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).
- توضيح دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

أسئلة الدراسة

يندرج تحت التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي تتمثل في الاتي:

يندرج تحت التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي تتمثل في الاتي:

- ماهية حوكمة الشركات و المخاطر المالية والمفاهيم المتعلقة بها؟
- ما النموذج يوضح العلاقة بين حوكمة الشركات و تقنين المخاطر المالية؟
- ما مدي فاعلية أنظمة حوكمة الشركات في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)؟
- ماهي معوقات تطبيق حوكمة الشركات في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)؟
- ما هي الحلول المقترحة لتفعيل دور حوكمة الشركات في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)؟
- ما دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

الدراسات السابقة:

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأصيل إطارها النظري، وأخيراً إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة. لذلك توجد العديد من الدراسات والأبحاث والكتب التي تتناول دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية حيث تم الاطلاع على أبرز الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة، ويمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين كالآتي:

المحور الأول: الدراسات الخاصة بالمتغير المستقل (حوكمة الشركات)

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة (عمار، ٢٠٢٣)، بعنوان:

"حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في التخفيف من مشكلة الوكالة في الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١). وبالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات الملكية الإدارية وملكية المساهمين الكبار؛ وحجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة؛ والفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي والتمويل بالدين، وبين معدل دوران الأصول كمقياس معكوس لتكاليف الوكالة. وذلك بالاعتماد على المنهج الفرضي - الاستنباطي لصياغة فرضيات البحث، ومن أجل اختبارها، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن متغيرات الملكية الإدارية؛ والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والتمويل بالدين تلعب دوراً مهماً في التخفيف من تكاليف الوكالة في بيئة الأعمال السورية. في حين يعتمد دور مجلس الإدارة على العلاقة الطردية بين حجمه وحجم الشركة. كما يوجد تأثير عكسي للملكية كبار المساهمين على تكاليف الوكالة. وأخيراً، لا يوجد أي تأثير الاستقلالية لمجلس الإدارة على تكاليف الوكالة.

٢. دراسة (العجيل، ٢٠٢٢)، بعنوان:

"أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة:

دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية الكويتية. وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن حوكمة الشركات والآليات التي تعمل بها من خلال مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية على قرارات المستثمرين، حتمية وجود دوراً فعالاً لمجلس الإدارة في الممارسات السليمة لتطبيق الحوكمة ووضع السياسات لممارساتها، وجود لجان المراجعة له تأثير رقابي هام لتفعيل مبادئ الحوكمة، تؤدي المراجعة الداخلية بشكل

سليم الى تقليل التلاعب في المعلومات المالية توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتوقف على مصداقيتها وسهولة استخدامها، إلى جانب مدى تأثيرها على قرارات الاستثمار.

٣.دراسة (لوجاني، يحيى، ٢٠٢١)، بعنوان:

"دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية "

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي، من خلال آليات نظام الرقابة الداخلية، لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات، وذلك في دراسة ميدانية شملت فئات أعضاء مجلس الإدارة، أعضاء لجنة التدقيق مدققين داخليين مدراء أو رؤساء مصالح ومحاسبين لخمس مؤسسات اقتصادية وذلك عن طريق تصميم استبيان شمل أسئلة تغطي محاور الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن لهذه الآليات دور فعال وجوهري في تفعيل حوكمة الشركات في عينة الدراسة. كما يساهم مجلس الإدارة كآلية تدقيق داخلي بفعالية أكبر في عينة الدراسة، في عملية تفعيل حوكمة الشركات.

٤.دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٩)، بعنوان:

" دور حوكمة الشركات في تحقيق الإصلاح الإداري: دراسة ميدانية على الشركة السورية

للاتصالات في طرطوس "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق الإصلاح الإداري في الشركة السورية للاتصالات في طرطوس، حيث تمثلت عينة البحث بعدد من العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في الشركة السورية للاتصالات في طرطوس، وقد تم الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في القسم النظري وعلى أسلوب المسح الإحصائي في الدراسة الميدانية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل أهمها في وجود علاقة طردية قوية بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق الإصلاح الإداري من وجهة نظر أفراد العينة، كما توصل إلى وجود علاقة طردية بين أبعاد الحوكمة السلوك الأخلاقي - الإشراف والرقابة الإفصاح والشفافية وتحقيق الإصلاح الإداري، حيث أكدت النتائج أن أقوى العلاقات بين أبعاد الحوكمة والإصلاح الإداري كانت العلاقة بين بعد الإفصاح والشفافية والإصلاح الإداري، ثم العلاقة بين

الإشراف والرقابة والإصلاح الإداري. بينما كانت العلاقة بين السلوك الأخلاقي والإصلاح الإداري ضعيفة وفي المرتبة الأخيرة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Utami, Sutejo, 2018)، بعنوان:

" أهمية حوكمة الشركات "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير حوكمة الشركات على الضائقة المالية والأداء المالي. واعتمدت الدراسات على بيانات تاريخية من شركات القطاع غير المالي المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وذلك بالاعتماد على المنهج الكمي باستخدام الانحدار الخطي والمنطقي. العينة النهائية المستخدمة في هذه الدراسة هي ٣٣١ شركة. باستخدام مستوى دلالة ٥ ٪، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن هناك علاقة بين الملكية المؤسسية والمدير المستقل ورأي المدقق على الأداء المالي. في حين تظهر هذه الدراسة فقط المديرين المستقلين الذين لديهم تأثير كبير على الضائقة المالية.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة بالمتغير التابع (المخاطر المالية)

أولاً: الدراسات العربية

١. دراسة (صونيا، ٢٠٢٤)، بعنوان:

" أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية "

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال لعينة من البنوك التجارية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١، وبالتالي توضيح أثر المتغيرات المستقلة المخاطر المالية ممثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر عدم الملاءة، مخاطر عدم السيولة، مخاطر معدل الفائدة، ومخاطر سعر الصرف على المتغير التابع (كفاية رأس المال)، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية المتعلقة بالبنوك محل الدراسة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١ من موقع Argaam وقاعدة بيانات BankScope، ولتحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على النموذج التجميعي وهو النموذج الملائم لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك

باستخدام بيانات البانل (panel) بالاعتماد على برنامج Eviews ١٣ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها يتمثل في وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة على كفاية رأس المال، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الملاءة على كفاية رأس المال، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر سعر الصرف على كفاية رأس المال، كما توصلت الدراسة إلى أن التغيرات في المخاطر المالية مجتمعة تفسر ما نسبته ٩١,٢٠٪ من التغيرات في كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة وهو ما يبين قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، لذلك لابد من التأكيد على البنوك بضرورة الالتزام الصارم بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر للحفاظ على رأسمالها واستمراريتها.

٢. دراسة (فهي، ٢٠٢٠)، بعنوان:

"مدخل مقترح للتنبؤ والافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات في منشآت

الأعمال"

يهدف البحث إلى تقديم مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة، وذلك لدعم الأطراف ذوي المصالح وإيجاد أساس كمي دقيق يدعم صناعو القرارات في منشآت الأعمال مع التطبيق على شركتي الحديد والصلب المصرية وشركة حديد عز. وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركتين. وكذلك تقارير مراقبي الحسابات للقوائم المالية والقوائم المرفقة. بالإضافة إلى تطبيق مدخل قياس المخاطر على أساس البيانات المحاسبية (ABRM) باستخدام بيانات الشركتان محل التطبيق وتحليل النتائج بعد التطبيق. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن هيكل التكاليف الخاص بكل منشأة يؤثر على درجة المخاطر التي تتعرض لها تلك المنشأة وكذلك على الأسلوب الذي تدار به مخاطرها. كما أن الإفصاح عن التنبؤات بالمخاطر المالية تغير من منظور رؤية الأطراف ذوي المصالح وتدعم قراراتهم الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق توصي الباحثة بوضع ضوابط ومعايير يتم الاعتماد عليها والاسترشاد بها في الحكم على التنبؤات المالية.

٣.دراسة (بودور، ٢٠١٩)، بعنوان:

"تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الجوانب النظرية للمخاطر التي تعترض نشاط البنوك التقليدية والإسلامية والتعرف على الأساليب التي تمكن البنوك التقليدية والإسلامية من مواجهة المخاطر التي تعترض نشاطها وبالتالي محاولة فهم لآليات لجنة بازل ومدى إدارتها للمخاطر لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالإضافة إلى تسليط الضوء على عملية تقييم الأداء المالي لدى البنوك. وذلك بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى وطبيعة الموضوع، والذي يمكن من توضيح الجوانب النظرية للدراسة وذلك من خلال الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للمخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأساليب إدارتها بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء المالي لتلك البنوك. التعرف على أهم مؤشرات قياس كل من الأداء المالي والمخاطر المصرفية لدى البنوك وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن البنك التجاري الأردني يتعرض لمخاطر ائتمانية أكبر من البنك الإسلامي الأردني، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين الأول حالات عدم التأكد التي تسود الاقتصاد الأردني وتأثيرها على البنوك التقليدية، والسبب الثاني يرجع إلى دخول البنك الإسلامي في مشاريع استثمارية حقيقية الأمر الذي يجعله يتابع التمويل حتى بعد منحه، في حين يقدم البنك التجاري الأردني الأموال في شكل قروض دون متابعة الاستثمار لتلك الأموال.

٤. دراسة (يوسف، ٢٠١٩)، بعنوان:

" دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات المساهمة بسوق رأس المال بجمهورية مصر العربية "

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر المالية بالمنشأة وتحديد المفاهيم والمبادئ الرئيسية التي تركز عليها عملية إدارة المخاطر المالية بالمنشأة وذلك بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن إدارة المخاطر المالية تمثل أحد الاستراتيجيات الفرعية لمدخل خلق القيمة بالمنشأة، وذلك باعتبارها تساهم في الحفاظ على ثروة المساهمين من الضياع الجزئي أو الكلي، عن طريق: حماية الشركة ضد المخاطر المالية، وهو ما يزيد من مستوي الثقة لدى المستثمرين ويزيد من إقبالهم على تمويل

المنشأة، وبالتالي يساهم في تخفيض معدل العائد الذي يطلبونه علي استثماراتهم بالمنشأة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة في سوق المال.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Betancur, Carrasco, Ramos, Ramirez, 2023) بعنوان:

" المخاطر المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سياق المخاطر غير المالية في شركة براد ويلز، ومن المستحسن إدارتها في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار المستوى المنخفض لنضج هذه الشركة الدولية. وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أنه تم الكشف من خلال مسح الرقابة الداخلية مع التركيز على المخاطر؛ مستوى منخفض من النضج، يفسره تقييم المخاطر المنخفضة. بالإضافة إلى ذلك، أظهر خطر الامتثال مستوى عالٍ من الأهمية لأن معايير إدارة المخاطر الأساسية لأي منظمة لا يتم أخذها في الاعتبار من قبل حوكمة الشركات الإقليمية. وبالتالي، تم إثبات فرصة كبيرة، ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن أيضاً على مستوى الشركات، لتطبيق أفضل الممارسات حول إدارة المخاطر المؤسسية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في إلقاء الضوء حول معظم الأبعاد ذات العلاقة بحوكمة الشركات، إلى جانب اعتماد الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح ظاهرة البحث، والمتمثلة في دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية.

بينما اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ربط العلاقة بين متغيرات الدراسة فالدراسة الحالية التي تهتم بتسليط الضوء حول دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية، إلى جانب اختلاف الدراسة التطبيقية من مجتمع وأداة الدراسة بحيث تطبق الدراسة الحالية على العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- تناقش الدراسة الحالية دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وهو ما لم يذكر بالدراسات السابقة من قبل.
- تقديم إضافة فريدة بحيث تأتي بالتطبيق على العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

المنطلقات النظرية للدراسة:

نظرية حقوق الملكية:

ترجع نظرية حقوق الملكية إلى كل من أليشين و ديمتز (Alchain & Demetz) سنة ١٩٧٣ م، وكانت نقطة انطلاق تحليل هذه النظرية هو النظر إلى التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد، بحيث اعتبرت أن كل تفاعل بين هؤلاء يمثل تبادل الحقوق ملكية شيء معين، تمنح هذه الملكية الحق والسلطة لاستهلاك أو الحصول على الدخل، أو التنازل عن سلعة أو أصل خاضع لها. (معمر، ٢٠٢٤)

١- مفهوم نظرية حقوق الملكية:

تنطلق هذا النظرية من فكرة أن التبادلات وبصفة عامة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية هي بمثابة تبادل في حقوق الملكية على السلع والخدمات وبالتالي يمكن تعريف حقوق الملكية على أنه حق خاص بفرد معين، وقابل للتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق مماثلة على ممتلكات أخرى، حسب هذه المقاربة فإن توزيع حقوق الملكية لا تأثير على سلوكيات الأفراد ووظيفة وكفاءة النظام الاقتصادي بصفة عامة، والشركة بصفة خاصة. (معمر، ٢٠٢٤)

٢- فرضيات نظرية حقوق الملكية:

تتمثل فرضيات هذه النظرية فيما يلي:

- تعظيم المنافع.
- المعلومة غير كاملة وتكاليف ليست معدومة.

- السوق هو المكان الذي تتجلى فيه تفضيلات الأشخاص.
- سلوك الافراد تتأثر بالهياكل التي نشأت وتطورت فيها. (بن الشيخ، ٢٠٢٢)

٣- منطلقات نظرية حقوق الملكية:

تتمثل منطلقات هذه النظرية في:

- حقوق الملكية تمنح الحق والسلطة لاستهلاك أو الحصول على دخل أو تنازل على السلع أو الأصول الخاضعة لهذه الحقوق.
- تبين نظرية حقوق الملكية كيفيات تأثير مختلف أشكال الملكية في آليات عمل الاقتصاد؛ تفوق الملكية الخاصة على الأشكال الأخرى للملكية.

وتحدد حقوق الملكية عبر ثلاثة مستويات و المتمثلة فيما يلي:

- حق استعمال الأصول؛
- حق الاستفادة من أرباح العائدة عن الأصول؛
- حق التخلي عن ثلث (١/٣) الأصول. (معمر، ٢٠٢٤)

المنهجية وطرق البحث:

أ. فرضيات الدراسة:

وفقاً لما جاء في مشكلة الدراسة وأهدافها، تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

يندرج تحت لفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية تتمثل في:

- الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

- الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

- الفرضية الفرعية الثالثة:

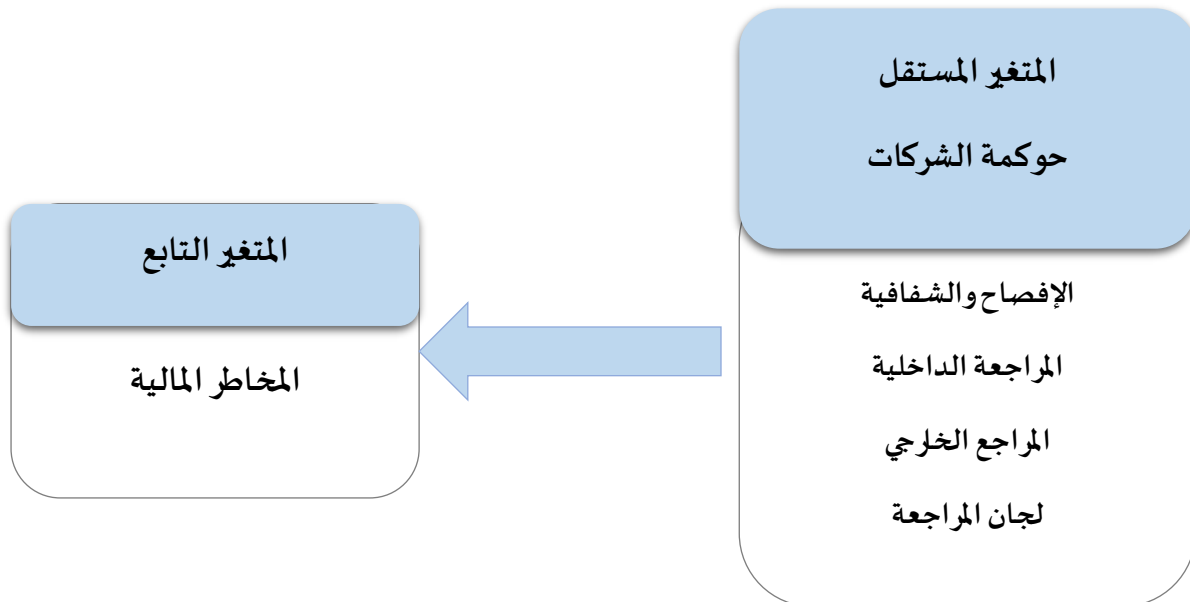
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المراجع الخارجي وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

- الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

نموذج الدراسة:

شكل (١) نموذج الدراسة



المصدر: اعتماداً على الدراسات السابقة، دراسة (العجيل، ٢٠٢٢).

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ملائمته لموضوع الدراسة الذي تهدف إلى توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات ودراسة تأثيرهم وسيتم الاعتماد على كل منهجية منهم وفقاً للسبب الآتي ذكره:

المنهج الوصفي:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وذلك بهدف تكوين إطار نظري قوي مُتعلق بمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال التطرق لماهية حوكمة الشركات، في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وبالتالي الاطلاع على كافة الدراسات السابقة من الرسائل العلمية والتقارير، وكافة المقالات العلمية، وذلك ليستطيع الباحث الإلمام بشكل كافٍ لموضوع الدراسة.

المنهج التحليلي:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي، وذلك بهدف التعرف على الدور التي تُحدثه حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

عينة البحث:

نظراً لكبر حجم مجتمع البحث، فيمكن تحديد حجم عينة البحث من خلال دراسة (ROBERT V. KREJCIE, 1970)، بواسطة القانون التالي:

حجم العينة =

$$\frac{Z^2 * p * (1 - p)}{\alpha^2}$$

z: الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة الذي تم اختياره ٩٥٪.

p: الخطأ المسموح به (٥٪).

α: مستوى المعنوية المسموح به في النتائج وهو ٥٪.

بالتعويض في القانون السابق:

$$\frac{0.50 \times 0.50 \times 2 (1.96)}{(0.50)^2}$$

أدوات الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة في الاستبانة لجمع البيانات من عينة البحث، وتتكون الاستبانة من ثلاث محاور تتمثل في

- المحور الأول:

سيتضمن هذا المحور على الخصائص الشخصية والوظيفية للمدراء والموظفين عينة الدراسة والمتمثلة في (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة...الخ).

- المحور الثاني:

سيتضمن هذا المحور على فقرات حوكمة الشركات وأبعادها (المتغير المستقل).

- المحور الثالث:

سيتضمن هذا المحور على الفقرات التي تقيس تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

صدق أداة الدراسة:

سيتم التأكد من صدق الاستبانة بواسطة عرضها في هيئتها الأولية على عدد من الأكاديميين المتخصصين في إدارة الأعمال، وإجراء التعديلات طبقاً لوجهات نظر المحكمين على الاستبانة.

ثبات الأداة الدراسة:

سوف يتم التحقق من ثبات الاستبانة بواسطة استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) على محاور الدراسة لمعرفة مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة لكل بعد ولكل متغير، ومن خلال النتائج سوف نتأكد من مدى صدق وصحة وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) ومدى صلاحيتها في التحليل الإحصائي.

مجالات الدراسة:

تمثلت مجالات الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:**

اقتصرت حدود الدراسة الموضوعية في تسليط الضوء على دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

- **الحدود المكانية:**

اقتصرت تطبيق هذه الدراسة على العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

- **الحدود البشرية:**

طبقت هذه الدراسة على عينة تقدر حجمها نحو (٣٨٤) من العاملين الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

- **الحدود الزمنية:**

طبقت هذه الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢٤ م.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراس وتحليل البيانات التي تم جمعها، سوف يتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS Version 26):

١. المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدي ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

٢. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

٣. تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis لمعرفة أثر كل بُعد من أبعاد (حوكمة الشركات) على (تقنين المخاطر المالية).

٤. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر أبعاد (حوكمة الشركات) على (تقنين المخاطر المالية).

٥. استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل بُعد من أبعادها الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

تقسيم البحث المقترح:

- الفصل الأول: الإطار التمهيدي للبحث.
- الفصل الثاني: الإطار النظري.
- الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.
- الفصل الرابع: مناقشة النتائج.
- قائمة المراجع.
- الملاحق.

الجزء الثاني:

الإطار النظري

الفصل الثاني:

دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية

بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

المقدمة:

تعود جذور دراسة الحوكمة إلى القرن التاسع عشر، أثر نشوء شركات المساهمة العامة وما رافقها من بروز المشاكل التي ترافقت مع فصل الملكية عن الإدارة، وبالتالي برزت الحاجة إلى إيجاد ضوابط وترتيبات تلزم إدارات الشركات بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين، واستمر هذا المفهوم بالتطور مع التطورات في مجال الأعمال. ورغم أن هذا المفهوم لا يعتبر حديثاً تماماً، وأنه حدثت عدة تطورات ومبادرات في مجال الحوكمة خلال الثمانينات، إلا أن الدعوات والمبادرات الهادفة إلى تحسين نظم الحوكمة في الشركات والمؤسسات تزايدت بشكل ملحوظ منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي متأثرة بشكل أساسي بحدثين هامين على مستوى الاقتصاد العالمي، فالحدث الأول كان الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧، أما الحدث الثاني فكان حالات الانهيار والإفلاس الكبيرة التي وقعت في الولايات المتحدة والتي برز فيها بشكل أساسي اخبار كل من شركة انرون وشركة الاتصالات العملاقة وورلد كوم، وما رافق هذه الانهيارات من فضائح أدت إلى تصفية مؤسسات عريقة مثل شركة آرثر أندرسون، فكل هذا دعا إلى ضرورة البحث في مختلف الأسباب التي أدت إلى ضرورة البحث في مختلف الأسباب التي أدت إلى زوال كل هذه الشركات، والتي كان من أهمها ضعف آليات الحوكمة.

فهاتان الأزمات أثرتا بشكل عميق على المستثمرين في الأسواق المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، وكشفتا عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة الإدارات، وجودة البيانات المالية والشفافية والإفصاح في هذه الأسواق، وبالنظر لتزايد درجة الانفتاح الاقتصادي والتعقيد في الحياة الاقتصادية وزيادة وتنوع المخاطر المحيطة بالشركات أصبح من الصعب تحديد ومراقبة وقياس المخاطر المختلفة، لذا لابد للقائمين على إدارة الشركات أن يضعوا خطط واستراتيجيات لإدارة وتغطية مختلف هذه المخاطر وتكريس نظم رقابية فعالة تأخذ دورها بجدية وتعمل بكفاءة لتحقيق الأهداف المسطرة، ولا يمكن أن يتم ذلك دون وجود إدارة تلتزم بالممارسات السليمة والرشيدة لحوكمة الشركات وذلك أن الهدف الأساسي لحوكمة الشركات هو الحفاظ على حقوق

المساهمين وجميع أصحاب المصالح والسعي لتحسين أداء الشركات من خلال تقليل مختلف التكاليف وتدنية مختلف المخاطر وإدارتها بأكثر حكمة.

وقد عملت العديد من الدول والمؤسسات على اتخاذ الإجراءات التي تكفل استعادة ثقة المستثمرين في الأسواق وتجنب تكرار هذه الأزمات، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات، وإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات تلك الحوكمة التي تتميز بدرجة من الجودة تتمثل في وجود مجلس إدارة مستقل، وبحجم مناسب، يشرف ويراقب أعمال الإدارة التنفيذية، ويراجع تطبيق الخطط الإستراتيجية للشركة ويتدخل بفعالية عند الضرورة، ويشكل لجان تدقيق تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية وتقوم بواجباتها المنوط بها على أكمل وجه.

المبحث الأول:

حوكمة الشركات

تمهيد:

إن الاهتمام بحوكمة الشركات جاء نتيجة للتعقيدات المتزايدة في البيئة القانونية والعالمية، وزيادة مشاركة المستثمرين في تطوير الأسواق ومدى وعي هؤلاء المستثمرين والشركات بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة، أضف إلى ذلك مدى أهمية مسؤولية الشركات أمام مجتمعاتها المحلية، كل هذا أدى للاهتمام بالحوكمة المؤسسية والتي أدت بدورها إلى بروز مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ المهنية ومركزات كفيلة لحماية حقوق الأطراف ذات المصلحة، فلقد أظهرت تجارب عدد كبير من دول وشركات العالم والأزمات المالية التي عصفت بها بسبب تعثرها وانتشار الفساد المالي والإداري، أن الحكم الجيد يشكل أحد العناصر الأساسية للنمو القوي للشركات وبالتالي للاقتصاديات، وهذا ما خلق الحاجة إلى الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات.

أولاً: مفهوم الحوكمة

مفهوم الحوكمة لغة:

يعتبر لفظ الحوكمة لفظاً مستحدثاً في اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بحال ما تعني هذه الكلمة من معان، وبالتالي فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها:

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور ووضع الضوابط والقيود التي تتحكم بالسلوك.
- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية.
- الحاكم: لها للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعها بمصالح المساهمين. (طالب

والشهاداني، ٢٠١١)

مفهوم الحوكمة اصطلاحاً:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة لمصطلح "Corporate Governance" ولكن لا يوجد تعريف موحد وشامل لهذا المصطلح، فلقد تعددت التعاريف من قبل الخبراء والباحثين والمنظمات العمالية، وذلك بحسب اختلاف وجهات نظرهم، والتي سنتناول منها ما يأتي:

عرفها البنك الدولي على أنها: الحكم الراشد، مرادفاً للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل، الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية (أي من الأعلى إلى الأسفل). (سعيد، ٢٠٠٩)

عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".
عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم فيها، وبأنها تختص بمجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، أو مجلس مديريها، وشركائها، أو أصحاب المصالح الآخرين، المرتبطين بها، كما توفر حوكمة الشركات الهيكلية التي يتم من خلالها وضع أهداف الشركة، وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف، ومراقبة أداء الشركة. وينبغي أن توفر الحوكمة الحوافز الملائمة للمجلس والإدارة، للسعي نحو تحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والشركاء.
عرفها البنك العالمي (BM) بأنها: "ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية".
عرفتها لجنة كادبوري، في تقريرها الشهري، سنة ١٩٩٢ بقولها: "الحوكمة هو النظام الذي تدار وتراقب به الشركات". (سليمان وروجرز وهليلينج، ٢٠٠٩)

ومن خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن الحوكمة هي عبارة عن نظام كامل وشامل يتضمن مجموعة من الآليات والقواعد والإجراءات التي تعمل على تنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح والمساهمين، بما يخدم مصالحهم، ولا يتعارض مع أهداف الشركة، كما تهدف إلى تعزيز الرقابة ودعم إدارة المخاطر في الشركة، وذلك لتحسين الشركة وتعظيم الربحية وتحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات

تزداد أهمية إدارة الشركات لزيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لمستخدميها خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، حفاظاً على حقوقهم، وفي الآونة الأخيرة تعاظمت أهمية حوكمة

الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، من خلال ذلك تبرز أهمية الحوكمة في النقاط التالية:

١. الأهمية الاقتصادية للحوكمة:

الحوكمة لا تعد هدفا في حد ذاتها، ولا ترتبط بعمليات رقابية إجرائية أو شكلية ولا تمثل التزاما دقيقا بإرشادات محدودة أو بملاحظة أو مراعاة سلوكيات إدارية معينة، بل إن هدفها الحقيقي هو تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة، حيث إن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة، فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مسيرين بمستويات عالية الجودة، وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحى للمساهمين والمتعاملين الآخرين معها بالثقة، ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال، وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق المساهمين، واحدة من أنظمة الضبط ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات، إذ توفر الحوكمة قدرا ملائما من الطمأنينة لحملة الأسهم والصكوك والمستثمرين المرتقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم، مع تعظيم قيمة الأوراق المالية والمحافظة على حقوق حملتها. (رضا وعبد الله، ٢٠١٠)

٢. الأهمية القانونية للحوكمة:

تتمثل في قدرة المعايير التي تستند إليها الحوكمة على الوفاء بحقوق كافة الأطراف المستفيدة في الشركة مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم، وتعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، إذ تنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنوية بالاقتصاد كله، حيث إن الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يضمن حقوق كل طرف منهم.

وفي المقابل تعد القوانين والأنظمة صمام الأمان الرئيسي الذي يضمن حوكمة جيدة للشركات، كما أن كلا من معايير الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية الأخرى يجب أن تشكل عصب مبادئ حوكمة الشركات، هذا وقد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية سنة ٢٠٠٢ أن يتم إصدار قواعد أو دساتير لحوكمة الشركات يمكن أن يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق رأس المال والشركات، مع ضمان كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، حيث يتعاظم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق وذلك بالاستناد إلى دعامتين هامتين هما الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة.

وتأتي أيضاً أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة. (المشهداني، ٢٠٠٧)

٣. أهمية الحوكمة من الناحية المحاسبية والرقابية:

تتمثل أهمية الحوكمة بما يأتي:

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى.
- تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.
- تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

٤. أهمية الحوكمة من الناحية الاجتماعية:

تشجع حوكمة الشركات على القيام بدور اجتماعي أكثر فاعلية، فلا بد أن تدرك الشركات أنها ليست بمعزل عن المجتمع وأن المجتمع ليس فقط مستهلك، فيجب أن تنتبه الشركات إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، ومثال ذلك تنفيذ الدراسات والبحوث التي تعود بالنفع للشركة والمجتمع والبيئة والاقتصاد، أخذاً بعين الاعتبار الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. (خيرة، ٢٠١٩)

ثالثاً: أهداف حوكمة الشركات

تهدف الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، ومحاربة الفساد بكل أشكاله سواء كان إدارياً أو محاسبياً أو مالياً، وكل ذلك لتحسين الاقتصاد، حيث تتمثل أهم الأهداف فيما يلي:

- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف.
 - المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.
 - عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
 - تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
 - العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة.
 - حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم.
 - منع استغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة، والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.
 - تحسين أداء أنشطة الشركة وضمان حصولها على الأموال بتكلفة معقولة، الأمر الذي يمكنها من تحقيق أفضل أداء تنافسي في نطاق بيئتها الاقتصادية، ومن ثم ارتفاع العائد على رأس المال المملوك، وتحقيق نسب عالية من القيمة الاقتصادية المضافة. (خليل والعشماوي، ٢٠٠٨)
- ومما سبق نستنتج أن أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد المالي والإداري في الشركة بكل أشكاله، والعمل بشئى الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة. (محمد وآخرون، ٢٠١٣).

رابعاً: مبادئ الحوكمة

يقصد بها مجموع القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وبالتالي تحقيق أهداف الحوكمة ككل، وفي الواقع نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

١. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

هناك ستة مبادئ أساسية تم وضعها من طرف منظمة OECD، حيث يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً لها في عام ٢٠٠٤ وتتمثل في:

- حفظ حقوق كل المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- المساواة في التعامل بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
- دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء.
- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

- ضمان وجود أساس فعال للحوكمة: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة. (وايل، ٢٠٠٢)

٢. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في العام ١٩٩٩ إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك، التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات والإدارة العليا.
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المفترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج. (شاكر، ٢٠٠٥)

٣. معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام ٢٠٠٣ موجبات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- القيادة. (زدايرية وكلاع، ٢٠٢٢)

خامساً: محددات حوكمة الشركات

قد تشير كلمة محددات إلى الجانب السلبي لها لاعتبار أن محددات تعني عوائق وقيود على الحوكمة، إلا أنها في واقع الأمر تعتبر ضوابط وأطر لضمان فعالية التطبيق الجيد للحوكمة، ويتم تقسيم هذه المحددات إلى محددات داخلية ومحددات خارجية كالآتي:

١. المحددات الداخلية للحوكمة:

وهي عبارة عن القواعد والنظم التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمهام داخل المؤسسة (المحيط الداخلي) بين كل من الجمعية العامة للمساهمين، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، الذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

حيث يؤدي حملة الأسهم دوراً مهماً في الرقابة على أداء المؤسسة، وذلك من خلال اعتبارهم وسيلة للرقابة الداخلية المجانية في الشركة، في حين يتمثل دور مجلس الإدارة في وضع الخطط والاستراتيجيات ومراقبة عمل الإدارة العليا، بالإضافة إلى تعيين وإقالة المديرين ومنح العلاوات وغيرها، فكلما توسعت مهام مجلس الإدارة من جهة وتمتع المساهمون بجميع حقوقهم (حق التصويت) من جهة أخرى، كلما مكن ذلك من تعزيز الرقابة الداخلية وتطبيق أفضل للحوكمة في الشركات.

٢. المحددات الخارجية للحوكمة:

تشمل المحددات الخارجية للحوكمة الجيدة القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة الذي تعمل في إطاره الشركات (المحيط الخارجي) ويشمل كلا من:

- القوانين والمراسيم والتعليمات التي تنظم عمل الأسواق مثل: قانون الشركات، قوانين العمل، قوانين الاستثمار والقوانين المتعلقة بالإفلاس والتسوية القضائية.
- مدى توفر مصادر التمويل للمشروعات من خلال وجود نظام مالي نشط (سوق الأوراق المالية، الجهاز المصرفي) يشجع الشركات على التوسع والقدرة على المنافسة.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية كهيئات سوق المال والبنك المركزي في إحكام الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وذلك من خلال التحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الأطراف المعنية.
- دور المراجعين والمدققين والمحاسبين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية في دعم عمل الأسواق المالية وإنفاذ وتطبيق القوانين، فضلا عن المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.
- الظروف السياسية في البلاد، فالاستقرار السياسي يسهل عمل الشركات ويضمن حصول جميع الأطراف على حقوقهم بشفافية.
- البيئة الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد بالإضافة إلى الجانب الديني من خلال تجسيد ثقافة الحوكمة وإشاعته ثقافته على مستوى جميع الفئات.

ومما سبق نستنتج أن أهمية المحددات الخارجية ترجع إلى أن وجودها يضمن إنفاذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض والنزاعات حول الفوائد بين أصحاب المصالح. (عطية،

(٢٠١٨)

المبحث الثاني:

المخاطر المالية مع توضيح دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية

تمهيد:

تتعرض مؤسسات الأعمال والأفراد اليوم إلى أشكال مختلفة من الأخطار في الحياة، حيث أصبحت إدارة المخاطر من الأولويات الأخرى لأي مؤسسة أو شركة، لمالها من أهمية ودور حساس، لذا من الضروري الاهتمام بدراسة الخطر ومصادره ومحاولة تقليل الخسائر التي قد تترتب على وجود الخطر عن طريق إيجاد الوسائل الكفيلة للتحكم فيها، أو بعبارة أخرى كيفية إدارة المخاطر ومنها المخاطر المالية في الشركات وذلك عن طريق تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المالية

هناك مجموعة من التعريفات المختلفة لإدارة المخاطر المالية حسب بيئة كل باحث نذكر منها ما يلي:

الخطر في رأي البعض هو احتمال وقوع الخسارة في المستقبل.

يرى "William's smith youn" بأن إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ويرى "Cummins, J.D" أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويعرف "penny" إدارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالية وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنيه غير مرغوبة على المؤسسة ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية بإدارة الخسائر المحتملة.

ويدشير "Penny" إلى أن إدارة المخاطر المالية أصبحت أمثل مجالاً متخصصاً يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به، ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية وأن المعلومات وبعد النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية. (شلابي

وفاشي، ٢٠١٣)

عرفها “Stewar” : أن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص من الخطر، لأن التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد المتوقع، أما إدارة المخاطر المالية فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدني الخسائر المحتملة وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.

من خلال التعارف يمكن القول إن إدارة المخاطر هي عبارة عن إجراءات أو عملية يتم من خلالها التقليل من المخاطر أو الحد منها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بصفة عامة.

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن:

- إدارة المخاطر المالية هي تحديد المخاطر والحد منها، ومعالجتها بهدف تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية وكفاءة.
- إدارة المخاطر تشير إلى العلاقة بين التغيير بين العائد والمخاطرة بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- إدارة المخاطر المالية هي مجموعة من الأساليب والأدوات المالية للسيطرة على المخاطر غير المرغوب فيها.
- إدارة المخاطر المالية هي استخدام الأدوات للتدني من الخسائر المحتملة. (شلاي وفاشي، ٢٠١٣)

ثانياً: أدوات إدارة المخاطر المالية

هناك ثلاث أدوات لإدارة المخاطر المالية وهي:

١. الأداة الأولى: تخفيض المخاطر

وذلك بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع، فإحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية في ظروف معينة بأصول أقل مخاطر أو خالية من المخاطر مثل السندات الحكومية أو أدونات الخزينة هو خير مثال على تلك الأداة، والتعامل في السوق الحاضر وأسواق المشتقات، بيع أصل في أحد الأسواق وشرائه من سوق آخر مثال مقبول أيضاً.

٢. الأداة الثانية: التنويع

وما يترتب عليه من تخفيض المخاطر، حيث إنها تمثل الفلسفة التي تقوم عليها صناديق الاستثمارات وشركات إدارة المحافظ.

٣. الأداة الثالثة: التأمين ضد المخاطر

ومن أمثلة ذلك قيام المستثمر الذي يمتلك أسهم منشأة معينة بإبرام عقد اختيار عليها، فإذا ما انخفضت الأسعار في السوق الحاضر حقق له عقد الاختيار الحماية المنشودة، أما إذا ارتفعت الأسعار في السوق وأصبح تنفيذ العقد في غير صالحه حينئذ سوف يخسر قيمة المكافأة هنا هي ثمن للتأمين. (خيرة، ٢٠٢٠)

ثالثاً: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر المالية بالمنشأة يمكن تحديد ثلاث استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي كالتالي:

١. استراتيجية ترك الموقف مفتوح:

ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.

٢. إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة:

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تتحملها المنشأة (والتي لا ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها) ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل: التنوع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعاً لظروف الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

٣. إستراتيجية تغطية كل الخطر:

ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الطرف المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر. (خيرة، ٢٠٢٠)

رابعاً: أنواع المخاطر المالية

تعددت تصنيفات المخاطر المالية ومن أهم تصنيفات هذه المخاطر ما يلي:

١. مخاطر معدل الفائدة:

يرتبط هذا الخطر بمخاطر تغير معدلات الفائدة وأسعار الصرف، حيث إنه ينتج عن عرض وطلب الأسواق المالية، فهو يعبر عن أمار عارضي وطالبي رؤوس الأموال في السوق على المدى الطويل، فكلما زاد الخطر كلما زادت قيمة العائد المحقق ومنه ارتفاع معدل الفائدة لاحتمال مواجهة نشاط المؤسسة لمصاعب مالية قد تتسبب في انخفاض القيمة السوقية لأوراقها المالية في الأسواق المالية (البورصة)، والعكس فإذا كان احتمال الخطر منخفض فإن معدل الفائدة سينخفض لينتج عنه ازدهار في نشاط المؤسسة مما يدفع بأسعار أوراقها المالية للارتفاع.

وأما على المدى القصير، فإن سعر الفائدة يتحدد وفق معدل تدخل البنك المركزي في سوق ما بين البنوك، فسعر الفائدة هو المقابل الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو يدفعه البنك للحصول على ودائع، فمعدل الفائدة يكون ثابتاً أو متغيراً تبعاً لحجم العمليات المصرفية.

ويتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون البنك يملك أولاً أو خصوصاً بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر له تأثير بالغ على وضعية المؤسسة المالية وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي.

٢. مخاطر الائتمان:

يمثل الائتمان مبلغ من المال سيتم دفعه في تاريخ محدد مستقبلاً مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك؛ ولذلك فإن خطر الائتمان يعود إلى عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة، وهو الخسائر المحتملة نتيجة رفض العملاء للتسديد أو عدم قدرتهم عن تسديد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد.

٣. مخاطر السيولة:

تعبر عن عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذلك مواجهة الطلب على القروض دو تأخير وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة.

٤. مخاطر رأس المال:

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تتم البنوك المركزية دائماً بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث تعتبر ضمان الحقوق المودعين والدائنين.

٥. مخاطر سعر الصرف:

يرجع هذا الخطر إلى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر الصرف للعملاء، سواء المكونة لأرصدة البنك أو التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤدي إلى تذبذب القيمة الحقيقية عند حلول آجاله، كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية كإجراء تخفيض في قيمة العملة. (عبد الحميد، ٢٠٢١)

خامساً: أهداف المخاطر المالية

إدارة المخاطر المالية لها أهداف مهمة، يمكن تصنيفها إلى أهداف تسبق الخسارة، وأهداف تلي الخسارة، وأهداف أخرى كما يلي:

١. أهداف تسبق الخسارة:

أ- الهدف الاقتصادي: وهو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى حد ممكن وأن الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحوط الكافي من وقوع الخسائر، ويحتمل أن يكون لها آثار غير مرغوب فيها ورغم هذا يصنف كلا من Mehr and Hedges الاقتصاد على أنه هدف سابق للخسارة، فإن هناك حالات يمكن أن يكون فيها الاقتصاد هدفاً لاحقاً للخسارة، يتم تنفيذ الكثير من تدابير خفض الخسارة بعد وقوعها والقرارات التي يتم اتخاذها في هذا الوقت، يمكن أن يكون لها تأثيراً على التكلفة النهائية للخسارة وعلى تكلفة التعامل مع المخاطرة.

ب- تقليل القلق: ويقصد به تقليل التوتر، القلق وراحة البال التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة وعندما يظل دون حماية، فإن عدم التأكد والقلق يبقى قائماً.

٢. أهداف تلي الخسارة:

تتضمن الأهداف المهمة التي تلي الخسارة ما يلي:

أ- هدف استمرارية النمو: فالنمو هدف تنظيمي هام، فالوقاية من التهديدات التي تواجهه المؤسسة أحد أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيات هذه الأخيرة، يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.

ب- هدف استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث ينبع من هدف التأثير الذي تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب، يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، لأن المستثمرين يفضلون عموماً التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر، فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضاً أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب.

ت- المسؤولية الاجتماعية: حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر لأنه عندما تشهر المؤسسة إفلاسها يتضرر الموظفون والملاك، أما عندما تحمي استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة من طرف المؤسسة من تكبد خسائر فادحة يتم تفادي الإفلاس وتداعياته.

ث- تقييم البيئة (Establish The Context): بوضع قاعدة لكيفية النظر للخطر وكيفية التعامل معه من قبل العاملين في المؤسسة، حيث يضمن ذلك تحديد فلسفة إدارة المخاطر، كما أن تحديد الأهداف من قبل الإدارة يمكنها من تمييز الأحداث المحتملة التي تؤثر على إنجازها.

٣. أهداف أخرى:

يمكن أن يكون هناك أهداف أخرى متعددة منها ما يلي:

- ضمان كفاية الموارد عند حدوث الخسارة.
- تقليل تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى حد وذلك حتى تخفف تأثيرات الخطر.
- المحافظة على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وتفادي الوصول للإفلاس. (حماد، ٢٠١٥)

سادساً: دور حوكمة الشركات في تفنين المخاطر المالية

إن مفهوم إدارة المخاطر وحوكمة الشركات مترابطان ولا يمكن فصلهما، فإذا كانت إدارة المخاطر تعبر عن جملة الإجراءات التي يقوم بها مجلس الإدارة التنفيذية المسير وجميع أصحاب المصالح والتي تهدف إلى وضع

إستراتيجيات على مستوى جميع نشاطات المؤسسة، لغرض التعرف على جميع الأحداث وتحديدتها والتي يمكن أن تأثر عند حدوثها على المؤسسة ونتائجها، وكذلك تسيير المخاطر في حدود قبول المؤسسة لهذه المخاطر مما يسمح بضمن معقول للإضرار التي يمكن أن تهدد أهداف المؤسسة.

فإن حوكمة الشركات تمثل أداة تهدف من خلالها الإدارة إلى تعظيم قيمة المؤسسة وتحسين أدائها، وإدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسة، والسعي إلى تعزيز المساءلة والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، فإذا كان الهدف من إدارة المخاطر هو تحسين الأداء وزيادة قيمة المساهمين فإن حوكمة الشركات حسب هي جملة الآليات والإجراءات التي تضمن للمستثمرين مردودية من خلال استثماراتهم.

وبالتالي فإن رهان كل من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر هو الوقاية ضد المخاطر الداخلية والخارجية التي من شأنها إلحاق الضرر بالأهداف المسطرة، وزيادة مردودية المساهمين في الشركة، كما يعتبر كل من التدقيق الداخلي ونظام المراقبة الداخلية إحدى أهم آليات الحوكمة التي من شأنها تخفيض المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، ويتجاوز التعريف التقليدي للمراقبة الداخلية كونها مجرد إجراء إداري يهدف لحماية الذمة المالية للمؤسسة وتعزيز المعلومات المالية والتسيير، لتصبح المراقبة الداخلية تهدف لتحقيق ثلاثة أهداف تتمثل في توسيع وفعالية النشاطات، وضوح التقارير المالية ومطابقة التنظيمات (التشريعات)، والتي تتوافق - أي الأهداف الثلاثة - مع أهداف إدارة المخاطر.

وبالنظر إلى المبادئ الخمسة لنظام المراقبة الداخلية (بيئة المراقبة، تقييم المخاطر، نشاط المراقبة، المعلومات والاتصال)، وبإضافة العناصر الثلاثة المتعلقة بإدارة المخاطر (تحديد الأحداث، تعريف الأحداث، ومعالجة المخاطر) فإنه يمكن القول أن عملية إدارة المخاطر هي عبارة عن امتداد للمراقبة الداخلية، وفي إطار عام يمكن القول أن إدارة المخاطر هي إحدى الركائز الأساسية لحوكمة الشركات. (عطية، ٢٠١٨)

وللوقوف على دور حوكمة الشركات في تعزيز إدارة المخاطر ينبغي الحديث عن علاقيتين مهمتين تربطان حوكمة الشركات بإدارة المخاطر حيث:

- تلزم حوكمة الشركات المسيرين بتقديم جميع المعلومات لمجلس الإدارة أو للمدقق المالي حول المخاطر المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، وكذلك مدى فعالية إجراءات إدارة هذه المخاطر في حالة حدوثها.

- يترتب على مجلس الإدارة (أحد أهم آليات الحوكمة) وضع علاوات ومكافئات لصالح الإطارات المسيرة لحثهم وتحفيزهم على تعظيم عوائد المساهمين، وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستوى هذه المكافئات ومن يستحقونها من المدراء المكلفين بإدارة المخاطر وكذلك زيادتها أو تخفيضها أو إلغائها حسب أداء هؤلاء المدراء، أي يسعى مديرو المخاطر لاحتواء هذه المخاطر وتخفيضها للحصول على عوائد أعلى، وبهذا فإن الإدارة تقوم بإجراءات لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة تنفذ بعناية ويتم مراقبتها، وهذا ما يجعلنا نجزم في إطار هذه العلاقة التبادلية بأن عملية

إدارة المخاطر تقوم بجزء كبير من مهام حوكمة الشركات.

وفي إطار المقاربة المالية (financière) أو ما يعرف بالتساهمية (Actionnarial) لحوكمة الشركات والتي تتلخص في علاقة الوكالة بين كل من المساهمين والمسيرين يقوم المساهمون باستثمار أموالهم بهدف الحصول على العوائد في مقابل تعرضهم للمخاطر، فدور الحوكمة هنا يركز على مردودية الاستثمارات المالية والمساهمون يتفادون المخاطر مقابل مكافئات لصالح المسيرين الذين يصبحون مجبرين على اتخاذ كل التدابير الممكنة في مواجهة جميع المخاطر المتعددة (المالية، الاختلاسات، تدني قيمة الأصول، الإفلاس، الإضرابات).

ومع تعقد محيط المؤسسة وإقحام جملة من العوامل في دائرتها، أصبح من الضروري توجه حوكمة الشركات إلى مقاربة تشاركية (partenariale)، وأصبح خلق قيمة للمؤسسة لا يقتصر على تعظيم عوائد المساهمين، فخلق القيمة يكون أيضا عن طريق حامي رأس المال البشري، والتنظيمي والتجاري، وهذه النظرة التوسعية حملت معها العديد من المخاطر التي يجب إدارتها ومنها (البيئية، السياسية، الإستراتيجية، والمعلوماتية)، وهذا في مقابل تنوع العوائد، وحوكمة الشركات تسعى لتحقيق العدالة وضمان التوازن بين جميع هؤلاء الشركاء، وتبحث على ضرورة إدارة كل هذه المخاطر الناشئة بما فيها المخاطر المالية للشركات. (عطية، ٢٠١٨)

الخلاصة:

تهدف حوكمة الشركات إلى تنظيم العلاقة بين جميع أصحاب المصالح في الشركة، وخاصة المساهمين والإدارة التنفيذية ومجلس إدارة الشركة حيث تحدد الحوكمة مسؤوليات وسلطات وحقوق كل طرف، وتهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركات التقييد بها، وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE مبادئ تعتبر مرجعية لكافة المؤسسات والشركات عبر العالم، ومن أهم هذه المبادئ ضرورة وجود إطار فعال لحوكمة الشركات من خلال وضع جملة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة والتي تتماشى مع القوانين والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلد، بالإضافة إلى تشجيع فعالية الأسواق المالية وحرية تنقل رؤوس الأموال الدولية وتأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدولة.

كما تؤكد مبادئ الحوكمة على ضرورة تمتع المساهمين بالحقوق التي يضمنها لهم القانون؛ ومنها المساواة بين صغار وكبار المساهمين وكذلك المساهمين الأجانب، كما تؤكد مبادئ الحوكمة على ضرورة تأسيس مجلس إدارة يتمتع بالاستقلالية وكذلك آلية انتخاب تتوافق مع القوانين ذات العلاقة في الدولة، وتحدد الحوكمة مسؤوليات معينة لمجلس الإدارة يجب ألا تتداخل مع مسؤوليات الإدارة التنفيذية، كما تشدد مبادئ الحوكمة على ضرورة الإفصاح عن بيانات الشركة المالية وعملياتها واستثماراتها بشكل دقيق ومنظم وفي الوقت المناسب.

وتعتبر حوكمة الشركات أداة الإدارة التي تهدف من خلالها إلى إدارة المخاطر ومنها المخاطر المالية المحيطة بالشركة، وتعظيم القيمة والسعي لتحسين الأداء وتعزيز المسائلة والشفافية والحفاظ على حقوق جميع أصحاب المصالح، فحوكمة الشركات تسعى من خلال الإفصاح على المعلومات في الوقت المناسب لمستحقيها من مديري المخاطر لتعزيز ودعم عملية إدارة المخاطر، ومن خلال التحفيز الذي يشكل دافعاً للمسؤولين على إدارة المخاطر في الشركة للسعي حثيثاً لتخفيض جميع المخاطر المحتملة وتفاديها مقابل حصولهم على مكافئات وعلاوات يقرها مجلس الإدارة.

كما أن تطور مبادئ حوكمة الشركات جعل المؤسسات التي لديها إستراتيجية تتبنى فيها إدارة للمخاطر، تكون قادرة على تخفيض مختلف هذه المخاطر وتحسين أدائها المالي، وكسب ثقة المساهمين، وخلق القيمة من جهات عديدة، وإمكانية نقل العبء الضريبي، وزيادة قدرتها على الاستدانة وغيرها.

الجزء الثالث: الدراسة

العملية وإجراءاتها المنهجية

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الخامس: تحليل النتائج والتصور المقترح

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

تناولت الدراسة في الاجزاء السابقة الإطار النظري، وفي هذا الجزء نتناول وصفا لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها كما يتضمن هذا الجزء وصفا للإجراءات التي قمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت عليها في تحليل الدراسة.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمت باستخدام المنهج الوصفي المسحي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول إحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها ونستطيع أن تتفاعل معها فنصفها ونحللها، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور وأهمية حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

حرص الباحث بعد الانتهاء من جمع البيانات في كل مفردة من مفردات العينة بمراجعة هذه البيانات الواردة في كل استمارة، وذلك للتأكد من اكتمال البيانات، وصحة المعلومات، وللتحقق من نسبة الردود لهذه الاستمارات ونسبة الفاقد في البيانات وبعد الانتهاء من مراجعتها بالشكل النهائي قمت بالدخول في مرحلة جديدة وهي تحويل البيانات الأولية إلى أرقام ليتم التعامل معها إحصائياً، ولتحقيق ذلك استخدمت دليل الترميز لتحويل الكميات الكبيرة من البيانات الخام الواردة في استمارة الاستبيان إلى بيانات مختصرة تناسب عملية تفريغ البيانات والتحليل الإحصائي فيما بعد، فقد تم تحويل البيانات الأولية الواردة في الاستمارة إلى رموز رقمية في دليل الترميز، وفقاً لقواعد ومستويات وحدات القياس التي طورت لقياس خصائص المتغيرات الداخلة في الدراسة.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

التصنيف	أو أفق بشدة	أو أفق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

وبعد الانتهاء من مرحلة ترميز البيانات والتي تم فيها تحويل هذه البيانات من شكلها الكيفي إلى شكلها الكمي ثم نقلت هذه البيانات الكمية إلى بطاقات التفرغ المخصصة لذلك وفقا للقواعد السابقة وأعطيت أرقام متسلسلة لاستمارات المقابلة بحيث تعكس كل واحدة من الاستثمارات مفردة من مفردات مجتمع البحث.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 384 العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، لمعرفة دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية.

حدود الدراسة:

سوف يتناول الباحث موضوع الدراسة مع الالتزام بالحدود التالية - :

• الحدود الموضوعية:

اقتصرت حدود الدراسة الموضوعية في تسليط الضوء على دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

• الحدود المكانية:

اقتصرت تطبيق هذه الدراسة على العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

• الحدود البشرية:

طبقت هذه الدراسة على عينة تقدر حجمها نحو (٣٨٤) من العاملين الشركة السعودية للصناعات

الأساسية (سابك)

• الحدود الزمنية:

طبقت هذه الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢٤ م.

محااور الدراسة الميدانية:

تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي: -

المتغير المستقل: حوكمة الشركات

- الإفصاح والشفافية

- المراجعة الداخلية.

- المراجع الخارجي

- لجان المراجعة

المتغير التابع: المخاطر المالية.

أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، قمت باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع واهتممت بوصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لم أكتفي بجمع المعلومات من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة بل تعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات أبني عليها الفروض الخاصة بالبحث بحيث تزيد رصد المعرفة الموضوعية، وقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية كما يتضح على النحو التالي:

الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد هنا على أسلوب قوائم الاستبيان لجمع البيانات الأولية اللازمة لإجراء وإتمام الدراسة بالإضافة إلى مراجعة البيانات الثانوية.

أ- قوائم الاستبيان:

تعتبر استمارة الاستبيان أداة ملائمة بشكل كبير في تقصي الآراء ووجهات النظر حول مسألة أو قضية ما، وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة للحصول على البيانات الأولية من مجتمع الدراسة، وتم تصميم استمارة الاستبيان في ضوء أهداف البحث.

ب- الدراسة الوصفية المسحية:

وتم تفرغ البيانات من استمارة الاستبيان وتصفيها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها، وذلك لاستخلاص النتائج والمؤشرات منها حول موضوع البحث باستخدام وسائل إحصائية مناسبة تتفق مع الفروض الأساسية الخاصة بالدراسة.

- التكرارات والنسب المئوية

يتم دراسة البيانات الشخصية (الديموغرافية) وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والرسوم البيانية وذلك كما يلي:

١. متغير النوع الاجتماعي:

جدول (١)

يوضح توزيع العينة طبقاً لنوع الاجتماعي.

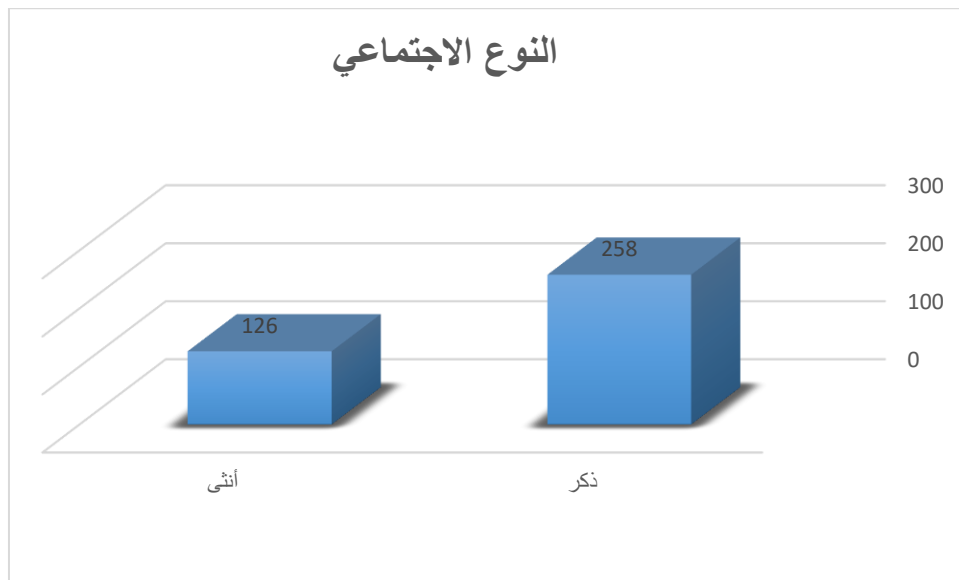
النوع الاجتماعي		
النسبة	التكرار	
٦٧,٢	٢٥٨	ذكر
٣٢,٨	١٢٦	أنثى
100	٣٨٤	الإجمالي

الجدول يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير النوع الاجتماعي لمجموعة معينة من الأفراد العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). وفقاً للجدول:

وجد أن عدد الذكور المشاركين في العينة هو ٢٥٨ شخص، وذلك بنسبة ٦٧,٢٪، ويلاحظ أن هذه الفئة هي الأكثر مشاركة في العينة المأخوذة من العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وذلك تبعاً لمتغير النوع، ووجد أن عدد الإناث المشاركين في العينة هو ١٢٦ شخص، وذلك بنسبة ٣٢,٨٪ من العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ويلاحظ أن هذه الفئة هي الأقل مشاركة في العينة وذلك تبعاً لمتغير النوع.

شكل (٢)

يوضح توزيع العينة طبقاً لنوع الاجتماعي.



٢. متغير العمر:

جدول (٢)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر.

العمر		
النسبة	التكرار	
٣٢,٣	١٢٤	(٢٦-٢٣) سنة.
٥٠,٣	١٩٣	(٣٥-٢٦) سنة.

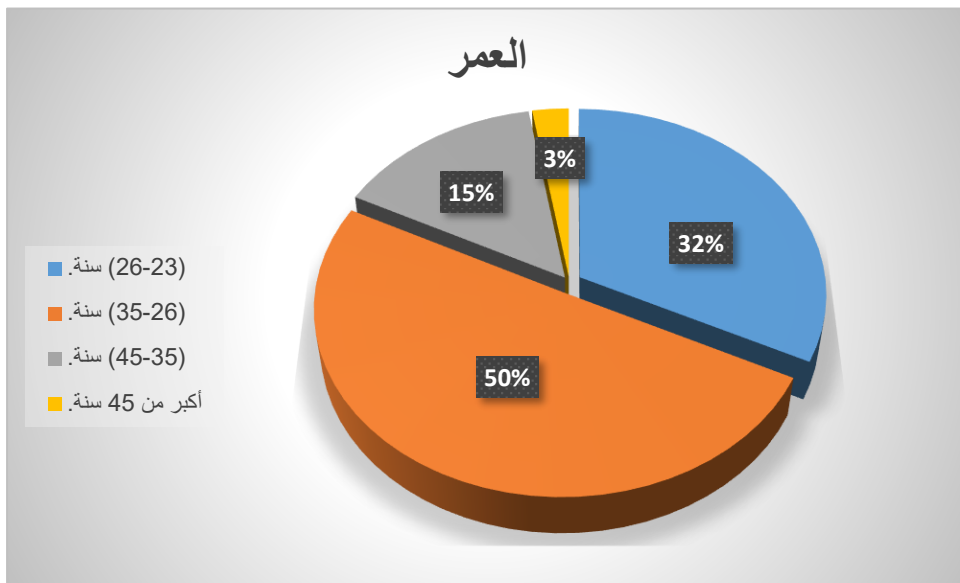
١٤,٨	٥٧	(٣٥-٤٥) سنة.
٢,٦	١٠	أكبر من ٤٥ سنة.
100	٣٨٤	الإجمالي

الجدول يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر لمجموعة معينة من الأفراد العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). وفقاً للجدول:

وجد أن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من (٢٣-٢٦) سنة هو ١٢٤ شخص، وذلك بنسبة ٣٢,٣٪ من إجمالي العينة، ووجد أن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من (٢٦-٣٥) سنة هو ١٩٣ شخص، وذلك بنسبة ٥٠,٣٪ من إجمالي العينة، ويلاحظ أن هذه النسبة هي الأكثر مشاركة في العينة فهي تمثل ما يقارب من نصف العينة وذلك تبعاً لمتغير العمر، ووجد أن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من (٣٥-٤٥) سنة هو ٥٧ شخص وذلك بنسبة ١٤,٨٪ من إجمالي العينة، ووجد أن الأشخاص الذين تكون أعمارهم أكبر من ٤٥ سنة هو ١٠ أشخاص، وذلك بالنسبة ٢,٦٪ من إجمالي العينة المأخوذة من العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وذلك تبعاً لمتغير العمر.

شكل (٣)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر.



٣. متغيرالمسمى الوظيفي:

جدول (٣)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغيرالمسمى الوظيفي.

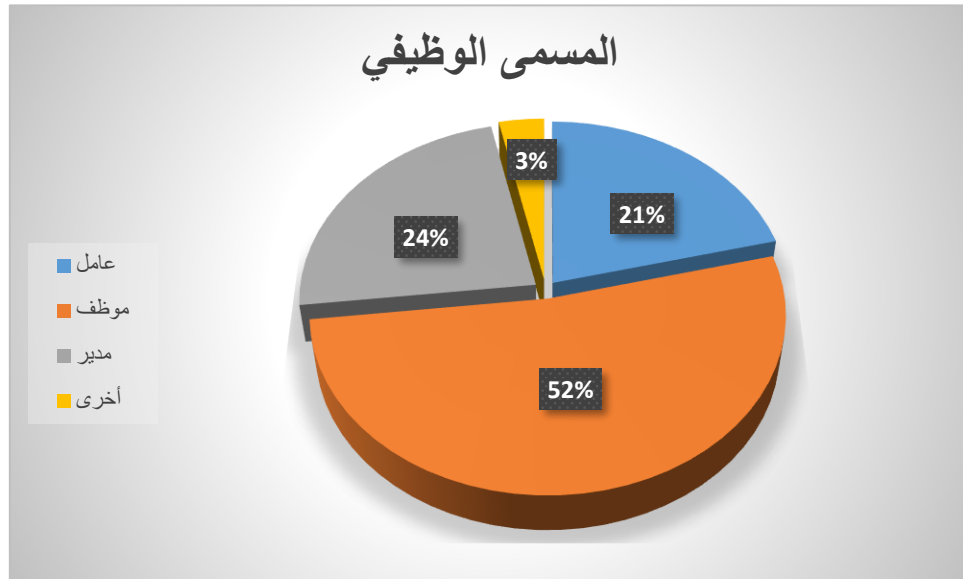
المسمى الوظيفي		
النسبة	التكرار	
٢١,١	٨١	عامل
٥٢,١	٢٠٠	موظف
٢٣,٤	٩٠	مدير
٣,٤	١٣	أخرى
100	٣٨٤	الإجمالي

الجدول يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المسمى الوظيفي لمجموعة معينة من الأفراد العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). وفقاً للجدول:

وجد أن عدد الأشخاص تبعاً للمسمى الوظيفي "عامل" هو ٨١ شخص، وذلك بنسبة ٢١,١٪ من إجمالي العينة، ووجد أن عدد الأشخاص تبعاً للمسمى الوظيفي "موظف" هو ٢٠٠ وذلك بنسبة ٥٢,١٪ من إجمالي العينة، ويلاحظ أن هذه النسبة هي الأعلى مشاركة في العينة، ووجد أن عدد الأشخاص تبعاً للمسمى الوظيفي "مدير" هو ٩٠ شخص، وذلك بنسبة ٢٣,٤٪ من إجمالي العينة، ووجد أن عدد الأشخاص الذين يمتلكون مسميات وظيفية أخرى خلاف المذكورة هو ١٣ شخص، وذلك بنسبة ٣,٤٪ من إجمالي العينة، وهي أصغر فئة مشاركة في العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي للعاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

شكل (٤)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المسمى الوظيفي.



٤. متغير المؤهل العلمي:

جدول (٤)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي		
النسبة	التكرار	
٢٠,٦	٧٩	دبلوم
٤٩	١٨٨	بكالوريوس
٢٢,٩	٨٨	ماجستير
٧,٦	٢٩	دكتوراه
100	٣٨٤	الإجمالي

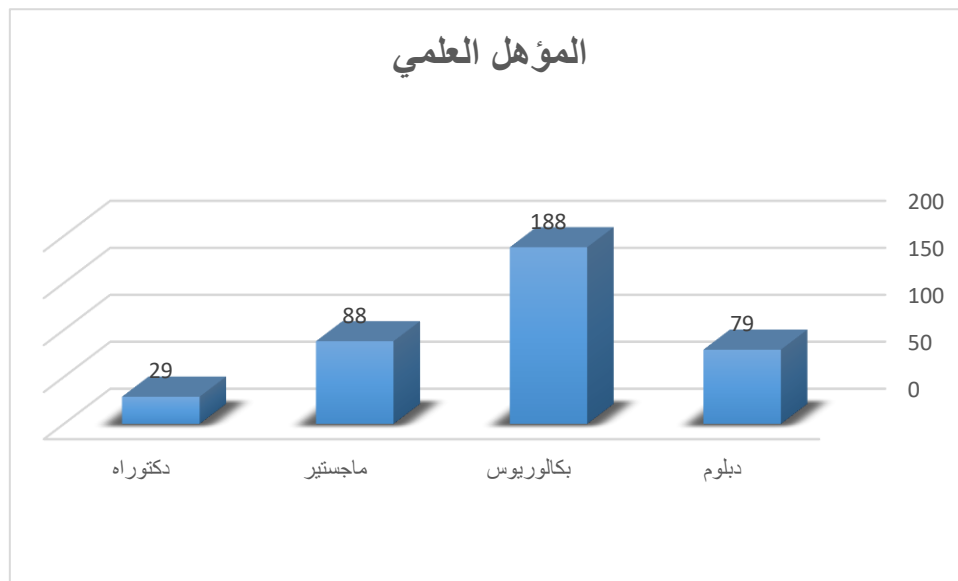
الجدول يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي لمجموعة معينة من الأفراد العاملين بالشركة السعودية

للصناعات الأساسية (سابق). وفقاً للجدول:

ووجد أن عدد الأشخاص الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم هو ٧٩ شخص، وذلك بنسبة ٢٠,٦٪ من إجمالي العينة، ووجد أن عدد الأشخاص الحاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس هو ١٨٨ شخص، وذلك بنسبة ٤٩٪ من إجمالي العينة، وهي أعلى نسبة من العينة المأخوذة من العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وذلك تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ويُلاحظ أن عدد الأشخاص الحاصلين مؤهل علمي ماجستير هو ٨٨ شخص، وذلك بنسبة ٢٢,٩٪ من إجمالي العينة، ووجد أن عدد الأشخاص الحاصلين على مؤهل علمي دكتوراه هو ٢٩ شخص، وذلك بنسبة ٧,٦٪ من إجمالي العينة، ويلاحظ أن هذه الفئة هي الأقل مشاركة في العينة المأخوذة من العاملين بالشركة السعودية وذلك تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

شكل (٥)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي.



٥. متغير إجمالي سنوات الخبرة:

جدول (٥)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير إجمالي سنوات الخبرة.

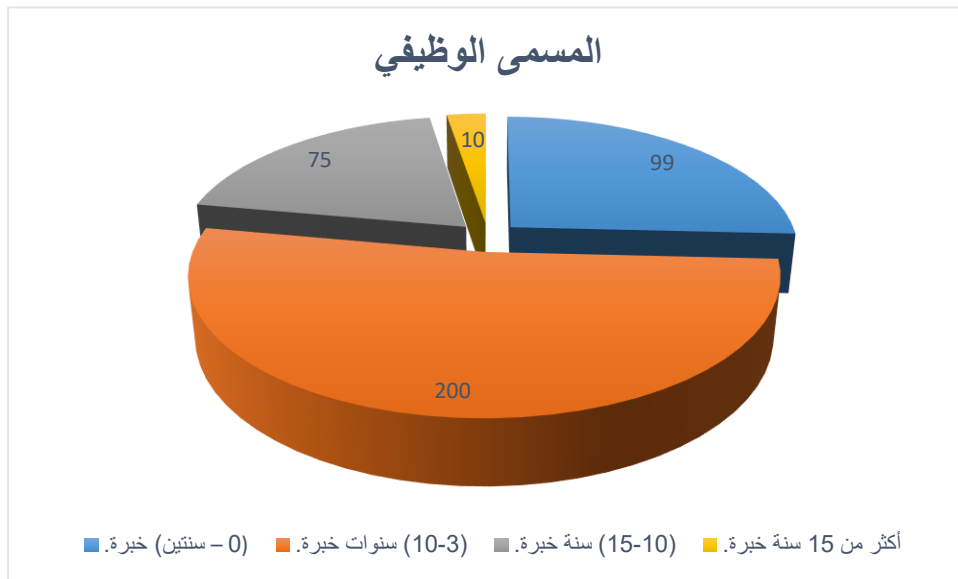
سنوات الخبرة		
النسبة	التكرار	
٢٥,٨	٩٩	(٠ - سنتين) خبرة.
٥٢,١	٢٠٠	(٣-١٠) سنوات خبرة.
١٩,٥	٧٥	(١٠-١٥) سنة خبرة.
٢,٦	١٠	أكثر من ١٥ سنة خبرة.
100	٣٨٤	الإجمالي

الجدول يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير إجمالي سنوات الخبرة لمجموعة معينة من الأفراد العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). وفقاً للجدول:

وجد أن عدد الأشخاص الذين لديهم سنوات خبرة (٠ - سنتين) هو ٩٩ شخص، وذلك بنسبة ٢٥,٨٪ من إجمالي العينة، ووجد أن عدد الأشخاص الذين لديهم سنوات خبرة (٣ - ١٠) سنوات خبرة، وذلك بنسبة ٥٢,١٪ من إجمالي العينة، ويلاحظ أن هذه الفئة هي الأكثر مشاركة في العينة المأخوذة من العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وذلك تبعاً لمتغير إجمالي سنوات الخبرة، ووجد أن عدد الأشخاص الذين لديهم سنوات خبرة (١٠ - ١٥) سنة خبرة هو ٧٥ شخص، وذلك بنسبة ١٩,٥٪ من إجمالي العينة، ووجد أن عدد الأشخاص الذين لديهم سنوات خبرة أكثر من ١٥ سنة هو ١٠ أشخاص، وذلك بنسبة ٢,٦٪ من إجمالي العينة، ويلاحظ أن هذه النسبة هي الأكثر مشاركة في العينة المأخوذة من العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وذلك تبعاً لمتغير العمر.

شكل (٦)

يوضح توزيع العينة طبقاً لمتغير إجمالي سنوات الخبرة.



تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة:

١. مصادر ثانوية:

وذلك من خلال مسح الإنتاج العلمي حول موضوع الدراسة ومتغيراتها وذلك بالاعتماد على الكتب، والأبحاث المنشورة والدوريات، وأطروحات الدكتوراه، ومواقع الإنترنت الرسمية، فيما يتعلق بمتغيرات نموذج الدراسة وبناء الجانب النظري منها.

٢. مصادر أولية:

وهي تلك البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة التي تم إعدادها لغرض الحصول على آراء أفراد عينة الدراسة (العاملين الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)) حول أبعاد الدراسة.

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة في تطوير استبانة لجمع البيانات الأولية، حيث تتكون الاستبانة من جزأين رئيسيين وهي:

الجزء الأول: يتعلق هذا الجزء بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتضمن خمس متغيرات: (النوع الاجتماعي، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، إجمالي عدد سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: يتكون هذا الجزء من عدة فقرات لقياس متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١. المتغير المستقل: يتكون من (١٢) فقرة لقياس المتغير المستقل التحول الرقمي موزع على أربع أبعاد

(الإفصاح والشفافية، المراجعة الداخلية، المراجع الخارجي، لجان المراجعة)، كل بعد من الأبعاد يشمل ٣

فقرات.

٢. المتغير التابع: يتكون من (١٠) فقرة لقياس المتغير التابع لتقنين المخاطر المالية.

تصحيح الأداة:

لقياس تقديرات أفراد العينة على فقرات الاستبانة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي:

(أوافق بشدة)، (أوافق)، (محايد)، (أرفض)، (أرفض بشدة)

وعليه تم إعطاء أوزان لإجابات عينة الدراسة لقياس درجة التقدير وذلك على النحو التالي:

(أوافق بشدة "١"، أوافق "٢"، محايد "٣"، أرفض "٤"، أرفض بشدة "٥")

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل

مجال من مجالاتها، فقد تم احتساب المعادلة التالية:

$$0.8 = \frac{1-5}{5} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى (للأوزان)}}{\text{عدد الفئات المفترضة}} = \text{طول الفئة}$$

واستناداً لذلك تم اعتماد المعيار التالي: عبارة "أوافق بشدة" في الفترة [١-١,٧٩]، عبارة "أوافق" في الفترة

[١,٨ - ٢,٥٩]، عبارة "محايد" في الفترة [٢,٦ - ٣,٣٩]، عبارة "أرفض" في الفترة [٣,٤ - ٤,١٩]، وعبارة

"أرفض بشدة" في الفترة [٤,٢ - ٥]، والجدول التالي يوضح المعيار الإحصائي لمتوسطات الحسابية لفقرات:

الجدول (٦)

يوضح المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة ومتغيراتها

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
من ١,٠٠ - أقل من ١,٧٩	أوافق بشدة
من ١,٨ - أقل من ٢,٥٩	أوافق
من ٢,٦ - ٣,٣٩	محايد
من ٣,٤ - ٤,١٩	أرفض
من ٤,٢ - ٥	أرفض بشدة

صدق وثبات الأداة:

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة لقياس متغيرات الدراسة تم القيام بعدة إجراءات وهي:

أولاً: الصدق الظاهري للأداة:

الخصائص السيكومترية لمحاورة استبانة الدراسة:

الثبات والصدق:

صدق الاستبانة يعنى تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد حيث إن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبانة تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة. أما ثبات الاستبانة فيعنى إننا إذا أعدنا توزيع هذا الاستبانة على عينة أخرى من نفس المجتمع ونفس حجم العينة فإن النتائج ستكون مقاربه للنتائج التي حصلنا عليها من العينة الأولى وتكون النتائج بين العينتين متساوية باحتمال يساوى معامل الثبات.

ويتم اختبار صدق وثبات الاستبانة باستخدام معامل الفا كرونباخ والتي تعبر قيمته عن مدى ثبات الأسئلة وصدقها في التعبير عن المؤشر التي وضعت لقياسه وتتراوح قيم الفا كرونباخ بين الصفر والواحد الصحيح..

حيث إنه كلما اقترب مقياس الفا كرونباخ من ١ الصحيح كلما كان ثبات أداة القياس والاستمارة أقوى (وقد جرى بين الإحصائيين اتخاذ قيمة ٠,٧ فأكثر كقيمة مقبولة لهذا المعامل).

تقدير صدق عبارات المقياس

الاتساق الداخلي

تم تقدير الاتساق الداخلي لعبارات المقياس من خلال حساب معامل الارتباط بين عبارات المقياس والأبعاد الفرعية، وثم حساب معامل الارتباط بين الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للمقياس.

حساب معامل الارتباط بين عبارات المقياس والأبعاد الفرعية.

صدق الاتساق الداخلي لبعد الإفصاح والشفافية:

جدول (٧)

يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية		
**٠,٧٧٠	معامل ارتباط بيرسون	تفصح الشركة عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات.
0.000	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	
**٠,٧٥٧	معامل ارتباط بيرسون	تفصح الشركة عن بنية الملكية العظمى للأسهم.
0.000	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	

٠,٧١٧	معامل ارتباط بيرسون	يتم الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادية لجميع مستخدميها.
0.000	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن جميع قيم معاملات الارتباط بين عبارات البعد الأول من المحور الأول والمحور الأول نفسه معنوية وقوية مما يدل على وجود علاقة قوية بين البعد الأول من المحور الأول والمحور الأول نفسه، مما يدل على أن البعد الأول من المحور الأول (الإفصاح والشفافية) ككل تتسم بالصدق.

صدق الاتساق الداخلي لبعد المراجعة الداخلية:

جدول (٨)

يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية		
**.٠,٧٤٥	معامل ارتباط بيرسون	تركز لجنة المراجعة الداخلية على الأخطار الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل الشركة.
	مستوى المعنوية	
	العدد	
**.٠,٨٦٣	معامل ارتباط بيرسون	تعمل على تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية.
	مستوى المعنوية	
	العدد	

**،٧٢٧	معامل ارتباط بيرسون	تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
0.000	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن جميع قيم معاملات الارتباط بين عبارات البعد الثاني من المحور الثاني والمحور الثاني نفسه معنوية وقوية مما يدل على وجود علاقة قوية بين البعد الثاني من المحور الثاني والمحور الثاني نفسه، مما يدل على أن البعد الثاني من المحور الأول (المراجعة الداخلية) ككل تتسم بالصدق.

صدق الاتساق الداخلي لبعد المراجع الخارجي

جدول (٩)

يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد المراجع الخارجي

المراجع الخارجي		
**،٧٦٦	معامل ارتباط بيرسون	تركز لجنة المراجعة الداخلية على الأخطار الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل الشركة.
	مستوى المعنوية	
	العدد	
**،٧٦٧	معامل ارتباط بيرسون	تعمل على تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية.
	مستوى المعنوية	
	العدد	

٠,٦٩٩	معامل ارتباط بيرسون	تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
0.000	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن جميع قيم معاملات الارتباط بين عبارات البعد الثالث من المحور الأول والمحور الأول نفسه معنوية وقوية مما يدل على وجود علاقة قوية بين البعد الثالث من المحور الأول والمحور الأول نفسه، مما يدل على أن البعد الثالث من المحور الأول (المراجع الخارجي) ككل تتسم بالصدق.

صدق الاتساق الداخلي لبعد لجان المراجعة

جدول (١٠)

يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد لجان المراجعة

لجان المراجعة		
**.٠,٧٠٧	معامل ارتباط بيرسون	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة أنشطة المراجعة الداخلية المتعلقة بتقييم عمليات إدارة المخاطر.
	مستوى المعنوية	
	العدد	
**.٠,٧٥٩	معامل ارتباط بيرسون	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة تقرير المراجع الداخلي عن فاعلية عمليات إدارة المخاطر.
	مستوى المعنوية	
	العدد	

**٠,٧٧٦	معامل ارتباط بيرسون	وجود لجنة المراجعة يزيد استقلال وموضوعية المراجع الداخلي في القضايا التي تكون محل خلاف مع الإدارة.
0.000	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن جميع قيم معاملات الارتباط بين عبارات البعد الرابع من المحور الأول والمحور الأول نفسه معنوية وقوية مما يدل على وجود علاقة قوية بين البعد الرابع من المحور الأول والمحور الأول نفسه، مما يدل على أن البعد الرابع من المحور الأول (لجان المراجعة) ككل تتسم بالصدق.

صدق الاتساق الداخلي لبعد تحقيق المخاطر المالية

جدول (١١)

يوضح صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لبعد المخاطر المالية

المخاطر المالية		
**٠,٧٢٠	معامل ارتباط بيرسون	تعمل شركة سابك على تجنب الأنشطة التي من الممكن أن تجبر الشركة على تحمل المخاطر المالية.
	مستوى المعنوية	
	العدد	
**٠,٦٧٩	معامل ارتباط بيرسون	تلجأ الشركة إلى اتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها.
	مستوى المعنوية	
	العدد	

**٠,٨٤٣	معامل ارتباط	تلقأ الشركة إلى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية إلى أدنى مستوى في حالة حدوثها.
	بيرسون	
	مستوى المعنوية	
0.000		
٣٨٤	العدد	
**٠,٨٩٠	معامل ارتباط	تواجه الشركة مخاطر متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة.
	بيرسون	
	مستوى المعنوية	
0.00٠		
٣٨٤	العدد	
**٠,٧٦٨	معامل ارتباط	تواجه الشركة مخاطر متعلقة بتقلبات أسعار الصرف.
	بيرسون	
	مستوى المعنوية	
0.00٠		
٣٨٤	العدد	
**٠,٦٥٩	معامل ارتباط	تواجه الشركة مخاطر متعلقة بالسيولة.
	بيرسون	
	مستوى المعنوية	
0.00٠		
٣٨٤	العدد	
**٠,٥٤٨	معامل ارتباط	تواجه الشركة مخاطر متعلقة بالتقلبات في أسعار الأوراق المالية.
	بيرسون	
	مستوى المعنوية	
0.000		
٣٨٤	العدد	
**٠,٦٩٨	معامل ارتباط	تلقأ الشركة إلى عملية تحويل المخاطر المالية إلى أطراف أخرى ذات قدرة على تحملها مقابل مبالغ متفق عليها.
	بيرسون	
٠,٠٠٠	مستوى المعنوية	

٣٨٤	العدد	
**٠,٧٦٨	معامل ارتباط بيرسون	لدى الشركة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر.
٠,٠٠٠	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	
**٠,٦٤٢	معامل ارتباط بيرسون	يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر.
٠,٠٠٠	مستوى المعنوية	
٣٨٤	العدد	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن جميع قيم معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثاني والمحور نفسها معنوية وقوية مما يدل على وجود علاقة قوية بين عبارات المحور الثاني والمحور الثاني نفسه، مما يدل على أن محور المخاطر المالية ككل تتسم بالصدق.

ثبات المقياس:

يتم اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل الفا كرونباخ والتي تعبر قيمته عن مدى ثبات الأسئلة وصدقها في التعبير عن المؤشر التي وضعت لقياسه وتتراوح قيم الفا كرونباخ بين الصفر والواحد الصحيح. حيث إنه كلما اقترب مقياس كرونباخ الفا من ١ الصحيح كلما كان ثبات أداة القياس والاستمارة أقوى (وقد جرى بين الإحصائيين اتخاذ قيمة ٠,٧ فأكثر كقيمة مقبولة لهذا المعامل).

تم تقدير ثبات المقياس باستخدام ألفا – كرونباخ، وذلك على النحو التالي:

(ثبات محاور عناصر الدراسة): -

جدول (١٢)

يوضح معامل الفا كرونباخ لثبات الاستبانة ككل ومحاورها

المحور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
الإفصاح والشفافية	٠,٧١٥	٣
المراجعة الداخلية	٠,٧٢٠	٣
المراجع الخارجي	٠,٧٦١	٣
لجان المراجعة	٠,٧٨٣	٣
المخاطر المالية	٠,٨٠٦	١٠
الثبات العام	٠,٨٩٣	٢٢

تظهر نتائج اختبار الفا كرونباخ الخاصة بثبات محاور عناصر الدراسة أن الاستبانة التي تم استخدامها لقياس المتغيرات المختلفة تبدو ذات ثبات جيد. القيم المذكورة لمعامل الفا كرونباخ تشير إلى مدى اتساق الأسئلة الموجودة في كل محور على حدة وفي الاستبانة ككل، فنجد أن الثبات العام للاستبانة ككل هو ٠,٨٩٣، وباقي الأبعاد تتراوح ما بين (٠,٧١٥ - ٠,٨٠٦) مما يدل على أن جميع محاور الاستبيان وعباراته تتسم بدرجة عالية من الثبات ومن ثم يمكننا القول إن هذا المقياس يتسم بدرجة ثبات مرتفعة ويمكن الاعتماد عليه. عمومًا، يعتبر أن معاملات الفا العالية تشير إلى زيادة في مستوى الثبات والموثوقية. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاعتماد على الاستبانة لقياس العوامل المذكورة في الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة وموثوقة.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، سوف يتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة

باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS Version 26):

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.
- المتوسط الحسابي (Mean)، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
- استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل بُعد من أبعادها الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis لمعرفة أثر كل بُعد من أبعاد (حوكمة الشركات) على (الخسائر المالية).
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر أبعاد (حوكمة الشركات) على (المخاطر المالية).

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد:

بعد أن تناولت فصول الدراسة السابقة الإطار النظري والدراسات والبحوث السابقة وفروض الدراسة واجراءاتها، سيتناول هذا التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة بالأساليب الاحصائية ثم عرض لما توصلت إليه الدراسة من نتائج، ثم مناقشة وتفسير هذه النتائج، وتقديم التوصيات والبحوث المقترحة وفيما يلي بيان ذلك:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

الجدول (١٣)

نتائج اختبار تبين الانحدار المتعدد (Regression Multiple) للفرضية الرئيسية الأولى

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
0.000	١٢٠,٤٣٨	٧,٦٥٦	٤	٣٠,٦٢٣	٠,٥٥٥	٠,٥٦٠	٠,٧٤٨
		٠,٠٦٤	١٣٣	٢٤,٠٩٢			
			١٣٧	٥٤,٧١٥			

يظهر من الجدول السابق صلاحية (معنوية) نموذج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (٠,٧٤٨) وهي تشير إلى علاقة قوية، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (٠,٥٦٠) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (٥٦%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تقنين المخاطر المالية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (٠,٥٥٥).

نجد أن قيمة مستوى المعنوية (sig) أصغر من 0.05 وبالتالي سيكون القرار رفض الفرض العدمي مما يدل على صلاحية (معنوية) نموذج اختبار الانحدار الخطي المتعدد، وبالتالي نثبت صحة الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (١٤)

نتائج معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للفرضية الرئيسية الأولى

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.,.,.,.	٥,٣٨١		.,١٥١	.,٨١٣	(Constant)
.,.,.,.	٦,٤٢١	0.٢٥٦	.,٠٣٢	.,٢٠٨	الافصاح والشفافية
.,.,.,.	٤,٦١٠	0.٢٠٣	.,٠٣٦	.,١٦٧	المراجعة الداخلية
.,.,.,.	٦,٢١٥	.,٢٧٩	.,٠٣٧	.,٢٢٩	المراجع الخارجي
.,.,.,.	٥,٤٥٤	.,٢٢٥	.,٠٣٦	.,١٩٥	لجان المراجعة
a. Dependent Variable: تقنين المخاطر المالية					

يظهر من الجدول السابق وباستعراض قيم تأثير أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية حيث يتبين أن:

- متغير (الافصاح والشفافية) يؤثر بصورة معنوية موجبة على (تقنين المخاطر المالية) حيث إن قيمة مستوى المعنوية (sig) تساوى ٠,٠٠٠ وهي أقل من 0.05، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على تقنين المخاطر المالية
- متغير (المراجعة الداخلية) يؤثر بصورة إيجابية معنوية على (تقنين المخاطر المالية) حيث إن قيمة مستوى المعنوية (sig) تساوى ٠,٠٠٠ وهي أقل من 0.05، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على الميزة تقنين المخاطر المالية.
- متغير (المراجع الخارجي) يؤثر بصورة إيجابية ومعنوية على (تقنين المخاطر المالية) حيث إن قيمة مستوى المعنوية (sig) تساوى 0.00 وهي أصغر من 0.05، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجع الخارجي على تقنين المخاطر المالية
- متغير (لجان المراجعة) يؤثر بصورة معنوية موجبة على (تقنين المخاطر المالية) حيث إن قيمة مستوى المعنوية (sig) تساوى ٠,٠٠٠ وهي أقل من 0.05، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجان المراجعة على تقنين المخاطر المالية.

وعليه تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$Y = 0.813 + 0.208 X_1 + 0.167X_2 + 0.229X_3 + 0.195X_4$$

حيث:

Y : المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية)

X_1 : البعد الأول في المتغير المستقل (الافصاح والشفافية).

X_2 : البعد الثاني في المتغير المستقل (المراجعة الداخلية).

X_3 : البعد الثالث في المتغير المستقل (المراجع الخارجي).

X_4 : البعد الرابع في المتغير المستقل (لجان المراجعة).

- في حالة زيادة المتغير المستقل (الإفصاح والشفافية) بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية) سوف تزداد بمقدار ٠,٢٠٨.
- في حالة زيادة المتغير المستقل (المراجعة الداخلية) بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية) سوف تزداد بمقدار ٠,١٦٧.
- في حالة زيادة المتغير المستقل (المراجع الخارجي) بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية) سوف تزداد بمقدار ٠,٢٢٩.
- في حالة زيادة المتغير المستقل (لجان المراجعة) بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية) سوف تزداد بمقدار ٠,١٩٥.
- في حالة انعدام تأثير (الإفصاح والشفافية- المراجعة الداخلية- المراجع الخارجي- لجان المراجعة) تكون قيمة تقنين المخاطر المالية ٠,٨١٣.

➤ الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

الجدول (١٥):

نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الأولى

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
0.00٠	١٧٢,٠٤٥	١٦,٩٩٠	1	١٦,٩٩٠	٠,٣٠٩	٠,٣١١	٠,٥٥٧

		٠,٠٩٩	٣٨٢	٣٧,٧٢٥			
			٣٨٣	٥٤,٧١٥			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (٠,٥٥٧) وهي تشير إلى علاقة مقبولة ومتوسطة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (٠,٣١١) أي أن المتغير الإفصاح والشفافية استطاع أن يفسر ما نسبته (٣١,١%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تقنين المخاطر المالية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (٠,٣٠٩).

كما ويظهر من الجدول السابق نجد أن قيمة مستوى المعنوية (sig) أصغر من 0.05 وبالتالي سيكون القرار رفض الفرض العدمي مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (١٦)

نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الأولى

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	١٥,٥٧٣		٠,١٤٣	٢,٢٢٥	(Constant)	1
0.000	١٣,١١٧	٠,٥٥٧	٠,٠٣٥	٠,٤٥٣	الإفصاح والشفافية	
a. Dependent Variable: تقنين المخاطر المالية						

يظهر من الجدول السابق يتبين أن الافصاح والشفافية لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على تقنين المخاطر المالية عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (٠,٤٥٣)، وبلغت قيمة (t) لها (١٣,١١٧) أعلى من قيمتها الجدولية، وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$Y = 2.225 + 0.453X_1$$

حيث:

Y : المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية)

X_1 : البعد الأول في المتغير المستقل (الافصاح والشفافية)

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الافصاح والشفافية) يؤدي إلى زيادة بمقدار (٠,٤٥٣) وحدة في تقنين المخاطر المالية، وفي حالة انعدام تأثير (الافصاح والشفافية) تكون قيمة تقنين المخاطر المالية ٢,٢٢٥ وعليه يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لبعد الافصاح والشفافية كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية. هذا يشير إلى أن الافصاح يلعب دوراً هاماً في تقنين المخاطر المالية.

➤ الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

الجدول (١٧)

نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثانية

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
0.00.	١٩٤,١٥٥	١٨,٤٣٨	1	١٨,٤٣٨	٠,٣٣٥	٠,٣٣٧	٠,٥٨١
		٠,٠٩٥	٣٨٢	٣٦,٢٧٧			
			٣٨٣	٥٤,٧١٥			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (٠,٥٨١) وهي تشير إلى علاقة مقبولة ومتوسطة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (٠,٣٣٧) أي أن متغير المراجعة الداخلية استطاع أن يفسر ما نسبته (٣٣,٧%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تقنين المخاطر المالية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (٠,٣٣٥).

كما ويظهر من الجدول السابق نجد أن قيمة مستوى المعنوية (sig) أصغر من 0.05 وبالتالي سيكون القرار رفض الفرض العدمي مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (١٨)

نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	

0.000	١٥,٠٤٢		٠,١٤٣	٢,١٢٨	(Constant)	1
0.000	١٣,٩٣٤	٠,٥٨١	٠,٠٣٥	٠,٤٧٨	المراجعة الداخلية	
a. Dependent Variable: تقنين المخاطر المالية						

يظهر من الجدول السابق يتبين أن الإفصاح والشفافية لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على تقنين المخاطر المالية عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (٠,٤٧٨)، وبلغت قيمة (t) لها (١٣,٩٣٤) أعلى من قيمتها الجدولية، وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه تكون معادلة التنبؤ كالتالي:

$$Y = 2.128 + 0.478X_2$$

حيث:

Y : المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية)

X_2 : البعد الثاني في المتغير المستقل (المراجعة الداخلية)

أي أن زيادة وحدة واحدة في (المراجعة الداخلية) يؤدي إلى زيادة بمقدار (٠,٤٧٨) وحدة في تقنين المخاطر المالية، وفي حالة انعدام تأثير (المراجعة الداخلية) تكون قيمة تقنين المخاطر المالية ٢,١٢٨ وعليه يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لبعد المراجعة الداخلية كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية. هذا يشير إلى أن الإفصاح يلعب دوراً هاماً في تقنين المخاطر المالية.

➤ الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المراجع الخارجي وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

الجدول (١٩)

نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الثالثة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
0.00.	٢٤١,٦٥٥	٢١,٢٠١	1	٢١,٢٠١	٠,٣٨٦	٠,٣٨٧	٠,٦٢٢
		٠,٠٨٨	٣٨٢	٣٣,٥١٤			
			٣٨٣	٥٤,٧١٥			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (٠,٦٢٢) وهي تشير إلى علاقة مقبولة ومتوسطة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (٠,٣٨٧) أي أن متغير المراجع الخارجي استطاع أن يفسر ما نسبته (١٨,٢%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تقنين المخاطر المالية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (٠,٣٨٦).

كما ويظهر من الجدول السابق نجد أن قيمة مستوي المعنوية (sig) أصغر من 0.05 وبالتالي سيكون القرار رفض الفرض العدمي مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (٢٠)

نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	

0.000	١٤,٧٦٨		٠,١٣٥	١,٩٩٨	(Constant)	1
0.000	١٥,٥٤٥	٠,٦٢٢	٠,٠٣٣	٠,٥١١	المراجع الخارجي	
a. Dependent Variable: تقنين المخاطر المالية						

يظهر من الجدول السابق يتبين أن المراجع الخارجي لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على تقنين المخاطر المالية عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (٠,٥١١)، وبلغت قيمة (t) لها (١٥,٥٤٥) أعلى من قيمتها الجدولية، وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه تكون معادلة التنبؤ كالتالي:

$$Y = 1.998 + 0.511X_3$$

حيث:

Y : المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية)

X_3 : البعد الثالث في المتغير المستقل (المراجع الخارجي)

أي أن زيادة وحدة واحدة في (المراجع الخارجي) يؤدي إلى زيادة بمقدار (٠,٤٥٣) وحدة في تقنين المخاطر المالية، وفي حالة انعدام تأثير (المراجع الخارجي) تكون قيمة تقنين المخاطر المالية ٢,٢٢٥ وعليه يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لبعد المراجع الخارجي كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية. هذا يشير إلى أن الإفصاح يلعب دوراً هاماً في تقنين المخاطر المالية.

➤ الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وتقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)

الجدول (٢١)

نتائج اختبار تباين الانحدار البسيط (Simple linear Regression) للفرضية الفرعية الرابعة

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Adjusted R Square	R Square	R
0.00.	١٧٣,٨٤٦	١٧,١١٣	1	١٧,١١٣	٠,٣١١	٠,٣١٣	٠,٥٥٩
		٠,٠٩٨	٣٨٢	٣٧,٦٠٢			
			٣٨٣	٥٤,٧١٥			

يظهر من الجدول السابق صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (٠,٥٥٩) وهي تشير إلى علاقة مقبولة ومتوسطة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (٠,٣١٣) أي أن المتغير لجان المراجعة استطاع أن يفسر ما نسبته (٣١,٣%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تقنين المخاطر المالية والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (٠,٣١١).

كما ويظهر من الجدول السابق نجد أن قيمة مستوي المعنوية (sig) أصغر من 0.05 وبالتالي سيكون القرار رفض الفرض العدمي مما يدل على صلاحية نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (٢٢)

نتائج معادلة الانحدار البسيط (sample Regression) للفرضية الفرعية الرابعة

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	

0.000	١٣,٨٧٥		٠,١٥١	٢,١٠١	(Constant)	1
0.000	١٣,١٨٥	٠,٥٥٩	٠,٠٣٧	٠,٤٨٤	لجان المراجعة	
a. Dependent Variable: تقنين المخاطر المالية						

يظهر من الجدول السابق يتبين أن لجان المراجعة لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على تقنين المخاطر المالية عند مستوى الدلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (٠,٠٧٠)، وبلغت قيمة (t) لها (٥,٥٠٩) أعلى من قيمتها الجدولية، وبمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، وعليه تكون معادلة التنبؤ كالآتي:

$$Y = 2.101 + 0.484X_4$$

حيث:

Y : المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية)

X_4 : البعد الرابع في المتغير المستقل (لجان المراجعة)

أي أن زيادة وحدة واحدة في (لجان المراجعة) يؤدي إلى زيادة بمقدار (٠,٤٨٤) وحدة في تقنين المخاطر المالية، وفي حالة انعدام تأثير (لجان المراجعة) تكون قيمة تقنين المخاطر المالية ٢,١٠١ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لبعد لجان المراجعة كأحد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية. هذا يشير إلى أن اللجان المراجعة تلعب دوراً هاماً في تقنين المخاطر المالية.

الفصل الخامس:

تحليل النتائج والتصور المقترح

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ومناقشة هذه النتائج، وبناء على هذه النتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، وتلخص كالتالي:

مناقشة النتائج:

أكدت نتائج التحليل الإحصائي على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لأبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية، حيث نجد أن بعد الإفصاح والشفافية وبعد المراجعة الداخلية، وبعد المراجع الخارجي، وبعد لجان المراجعة يؤثران بصورة معنوية على المتغير التابع (تقنين المخاطر المالية)، توضح النتائج الإحصائية وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠,٠٥) لحوكمة الشركات على تحقيق المخاطر المالية. هذا الاستنتاج يشير إلى أهمية حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية. وهذا يدل على مدي أهمية حوكمة الشركات، وهذه النتيجة التي اتفقت مع دراسة (العجيل، ٢٠٢١)، والتي توصلت إلى أن حوكمة الشركات تعمل على تقليل التلاعب في المعلومات المالية، كما أكدت نتائج التحليل الإحصائي على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لبعده الإفصاح والشفافية كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية، يتبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠,٠٥) لبعده الإفصاح والمراجعة كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية. هذا يشير إلى أن الإفصاح والمراجعة تلعب دور مهم في التأثير على تقنين المخاطر المالية بشكل عام.

كما أكدت نتائج التحليل الإحصائي على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لبعده المراجعة الداخلية كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية، تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠,٠٥) لبعده المراجع الخارجي كأحد

أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية. هذا يشير إلى أن المراجع الخارجي يلعب دور مهم في التأثير على تقنين المخاطر المالية بشكل عام. وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (لوجاني، يحياوي، ٢٠٢١)، والتي توصلت إلى مدي أهمية المراجعة أو التدقيق الداخلي

كما أكدت نتائج التحليل الإحصائي على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) لبعد لجان المراجعة كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تقنين المخاطر المالية، يتبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة (٠,٠٥) لبعد لجان المراجعة كأحد أبعاد حوكمة الشركات على تحقيق المخاطر المالية. هذا يشير إلى أن لجان المراجعة تلعب دور مهم في التأثير على تقنين المخاطر المالية بشكل عام.

أهم التوصيات:

ووفقًا لنتائج الدراسة؛ أشار الباحث إلى مجموعة من التوصيات الهامة التي يجب وضعها في الحسبان والتي

يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- الحرص على تجنب الأنشطة التي من الممكن أن تجبر الشركة على تحمل المخاطر المالية.
- ضرورة وضع رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر بالشركة.
- الحرص على تطوير سياسات وإجراءات واضحة لتحسين الشفافية والإفصاح المالي، بما في ذلك تقديم تقارير دورية عن المخاطر المالية والإجراءات المتخذة لمواجهتها.
- الحرص على تعزيز استقلالية لجان المراجعة لضمان نزاهتها وفعاليتها في مراقبة وإدارة المخاطر المالية.
- يجب توفير التدريب المستمر للموظفين على مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر لضمان فهمهم الكامل لأدوارهم ومسؤولياتهم.
- الحرص على إجراء مراجعات دورية للإجراءات والسياسات المتعلقة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر لضمان فعاليتها واستجابتها للتغيرات البيئية.
- يجب إجراء تحليلات دورية للمخاطر المحتملة التي قد تواجهها الشركة وتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر بناءً على هذه التحليلات.
- تبني ممارسات حوكمة الشركات الجيدة التي تعزز من إدارة المخاطر وتحسن من الأداء المالي.
- يجب مراقبة التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وتقييم مدى تأثير هذا الالتزام على تقليل المخاطر المالية.

الجزء الرابع: مراجع وملاحق

الدراسة

مراجع الدراسة العربية والأجنبية

ملاحق الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- طالب، علاء فرحات؛ والشهداني، إيمان شيحان. (٢٠١١). الحوكمة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة (١)، عمان، ص٢٣.
- سعيد، محمد علي. (٢٠٠٩). الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ص٣٨.
- سليفان، جون؛ روجرز، جين؛ هليلينج، كاثرين كوتشا. (٢٠٠٩). حوكمة الشركات في القرن الحادي العشرين، مركز المشروعات الخاصة، واشنطن، ص٣.
- رضا، جاوحدو، عبد الله، مايو. (٢٠١٠). تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي، ص٥.
- المشهداني، بشرى نجم عبد الله. (٢٠٠٧). أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي _دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال شركات المساهمة في العراق، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر العربي الأول حول متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، ص٩.
- خيرة، كتيبي. (٢٠١٩). دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية دراسة مقارنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، ص٥٣-٥٤.
- خليل، عطا الله؛ العشماوي، محمد عبد الفتاح. (٢٠٠٨). الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمد، زرقون وآخرون. (٢٠١٣). أهمية الحوكمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص٥.

- وابل، وائل غلي. (٢٠٠٢). كارثة انهيار بعض الشركات العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد ١٢، ص ٥٩.
- شاكر، فؤاد. (٢٠٠٥). الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، روقة مقدمة الى المؤتمر المصرفي العربي، الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، ص ١١.
- زدايرية، صلاح الدين؛ كلاع، الطيب. (٢٠٢٢). دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية دراسة حالة: في البنك الوطني الجزائري - وكالة ٤٨٣ تبسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١١.
- عطية، عز الدين. (٢٠١٨). دور حوكمة الشركات في تعزيز فعالية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي - تبسة، المجلد ٤، العدد ٢، الجزائر.
- خيرة، مجدوب. (٢٠٢٠). إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص. ص ٢٩ - ٣٠.
- شلابي، عبد القادر؛ فاشي، غلال. (٢٠١٣). مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مقدمة لفعاليات المتلقي الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم في جامعة أكلي أمحنة أو لحاج بالبويرة.
- عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٢١). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، ص. ص ٢٣١ - ٢٣٣.
- حماد، طارق عبد العال. (٢٠١٥). إدارة المخاطر أفراد شركات بنوك، عين شمس الإسكندرية، ص. ص ٤٦ - ٤٧.

- بن الشيخ، توفيق، (٢٠٢٢)، حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.
- بودور، أيوب، (٢٠١٩)، تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء المالي للبنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥.
- صونيا، جواني، (٢٠٢٤)، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.
- كتفي، خيرة، (٢٠١٦)، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- معمر، حمدي، (٢٠٢٤)، حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- عبد الرحمن، نسرین، (٢٠١٩)، دور حوكمة الشركات في تحقيق الإصلاح الإداري: دراسة ميدانية على الشركة السورية للاتصالات في طرطوس، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، مج (٤١)، ع (٤)، ص.ص ٢٥٣-٢٧٤.
- العجيل، عمر سعد، (٢٠٢٢)، أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج (١٣)، ع (٢)، ص.ص ١٢٧١-١٣٠٧.
- عطية، عز الدين، (٢٠١٨)، دور حوكمة الشركات في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، مج (٤)، ع (٢)، ص.ص ٢٦٠٢-٥٠٧٨.

- عمار، قصي علي، (٢٠٢٣)، حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، مج (٤٥)، ع (٣)، ص.ص ٦٦-٤٧.

- لوجاني، عزيز، يحيى، مفيدة عيسى، (٢٠٢١)، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مج (٨)، ع (١)، ص.ص ٦٧٦-٦٥٨.

- يوسف، مها رفيق محمد، (٢٠١٩)، " دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات المساهمة بسوق رأس المال بجمهورية العربية، مجلة جامعة جنوب الوادي للبحوث البيئية، مج (٢)، ع (١)، ص.ص ٧٢٠٦-٢٠٩٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Betancur, Lucy Brandan, Carrasco, Rafael Paredes, Ramos, David Henriquez Ramirez, Jessica Ramirez, (2023), Financial Risks, International Journal of Accounting, Finance and Risk Management, 8(2), P.P;31-42.
- Salih, Dalal MAHDI, AHMED, Mezher Abdullah, RASHEED, Firas Hasan. (2021), "The role of job satisfaction in developing administrative performance and creativity: An empirical study in Iraq." The Journal of Asian Finance, Economics and Business 8.6 p. p465 – 473.
- Utami, Mudji, Sutejo, Bertha Silvia, (2018), The importance of corporate governance, International Symposium on Management, vol (186).

استمارة الاستبيان

" دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية: دراسة تطبيقية على الشركة السعودية للصناعات

الأساسية (سابك)"

The role of corporate governance in codifying financial risks as applied to the Saudi Basic

Industries Corporation (SABIC)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

نقوم بإجراء دراسة علمية تهدف إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية داخل الشركة

السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

تعد الإجابة في غاية الأهمية بهدف التوصل لنتائج هذه الدراسة، لذا نرجو التكرم بالإجابة على مجموعة من

التساؤلات من منظور عملك لدراسة بعض الأمور الخاصة لمعرفة دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر

المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

ولتحقيق أهداف الدراسة نضع بين أيديكم هذه الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة

لدراسة، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالاطلاع على الاستبانة بأقسامها واختيار مستوي استجابتهم على كل

فترة حسب ما يتفق مع وجهات نظر سيادتكم من خلال العمل على أرض الواقع (الإجابة تكون طبقاً لتقييمك

للوضع الحالي، وليس لما يجب أن يكون) وذلك من خلال وضع علامة على الإجابة التي تلائم وجهة نظركم.

ونتعهد لكم بأن جميع البيانات المذكورة سوف يتم الاعتماد عليها في أغراض البحث العلمي فقط وتخضع

للأمانة العلمية.

شاكرين ومقدرين لدعمكم وتعاونكم

الباحث

أولاً: الأسئلة الديموغرافية

البيانات الأولية: وفي هذا القسم يتم التعرف على بعض البيانات الشخصية.

١. الجنس:

ذكر. ☐

أنثى. ☐

٢. العمر:

☐ (٢٣-٢٦) سنة.

☐ (٢٦-٣٥) سنة.

☐ (٣٥-٤٥) سنة.

☐ أكبر من ٤٥ سنة.

١- المسمى الوظيفي:

عامل. ☐

موظف. ☐

مدير. ☐

أخرى. ☐

٣. المؤهل العلمي:

دبلوم. ☐

بكالوريوس. ☐

ماجستير. ☐

دكتوراه. ☐

٤. إجمالي سنوات الخبرة:

(٠ - سنتين) خبرة. ☐

(٣-١٠) سنوات خبرة. ☐

(١٠-١٥) سنة خبرة. ☐

أكثر من ١٥ سنة خبرة. ☐

ثانياً: محاور الدراسة

المحور الأول: حوكمة الشركات					
البعد الأول: الإفصاح والشفافية					
م	العبارة	أو افق بشدة	أو افق	محايد	ارفض بشدة
١.	تفصح الشركة عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات.				
٢.	تفصح الشركة عن بنية الملكية العظمى للأسهم.				
٣.	يتم الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادية لجميع مستخدميها.				
البعد الثاني: المراجعة الداخلية					
م	العبارة	أو افق بشدة	أو افق	محايد	ارفض بشدة
١.	تركز لجنة المراجعة الداخلية على الأخطار الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل الشركة.				
٢.	تعمل على تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية.				
٣.	تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.				
البعد الثالث: المراجع الخارجي					
م	العبارة	أو افق بشدة	أو افق	محايد	ارفض بشدة
١.	يقوم المراجع الخارجي بفحص كل السجلات والبيانات المالية داخل الشركة ويقدم تقريره لمجلس الإدارة.				

					يقوم المدقق الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية ويوضح جوانب القصور فيه.	٢.
					يتمتع المراجع الخارجي بالسلطة المخولة له بطلب كل التفاصيل والمستندات المتعلقة بتسجيل أي عملية تتم داخل الشركة.	٣.
البعد الرابع: لجان المراجعة						
م	العبارة	أو افق بشدة	أو افق	محايد	ارفض بشدة	ارفض بشدة
١-	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة أنشطة المراجعة الداخلية المتعلقة بتقييم عمليات إدارة المخاطر.					
٢-	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة تقرير المراجع الداخلي عن فاعلية عمليات إدارة المخاطر.					
٣-	وجود لجنة المراجعة يزيد استقلال وموضوعية المراجع الداخلي في القضايا التي تكون محل خلاف مع الإدارة.					

المحور الثاني: المخاطر المالية						
م	العبارة	أو افق بشدة	أو افق	محايد	ارفض بشدة	ارفض بشدة
١.	تعمل شركة سابعك على تجنب الأنشطة التي من الممكن أن تجبر الشركة على تحمل المخاطر المالية.					
٢.	تلجأ الشركة إلى اتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها.					
٣.	تلجأ الشركة إلى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية إلى أدنى مستوى في حالة حدوثها.					

					٤. تواجه الشركة مخاطر متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة.
					٥. تواجه الشركة مخاطر متعلقة بتقلبات أسعار الصرف.
					٦. تواجه الشركة مخاطر متعلقة بالسيولة.
					٧. تواجه الشركة مخاطر متعلقة بالتقلبات في أسعار الأوراق المالية.
					٨. تلجأ الشركة إلى عملية تحويل المخاطر المالية إلى أطراف أخرى ذات قدرة على تحملها مقابل مبالغ متفق عليها.
					٩. لدى الشركة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر.
					١٠. يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر.

شكراً جزيلاً لوقتكم وتعاونكم في الإجابة على هذا الاستبيان

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور حوكمة الشركات في تقنين المخاطر المالية بالتطبيق على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وذلك من خلال توضيح أثر حوكمة الشركات وأبعادها (الإفصاح والشفافية، والمراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، لجان المراجعة) في تقنين المخاطر المالية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات للحصول على المعلومات، وتم تطبيق هذا البحث على مجتمع دراسة على العاملين بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، إذ تكونت عينة البحث من عينة عشوائية قدرها (٣٨٤) مفردة، ولتحليل هذه المعلومات تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها أنه وجد أن نظم حوكمة الشركات لها دور هام في تقنين المخاطر المالية بأبعادها والمتمثلة في (الإفصاح والشفافية، والمراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، لجان المراجعة)، ومن أهم التوصيات التي توصل لها الباحث هي يجب توفير التدريب المستمر للموظفين على مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر لضمان فهمهم الكامل لأدوارهم ومسؤولياتهم. والحرص على إجراء مراجعات دورية للإجراءات والسياسات المتعلقة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر لضمان فعاليتها واستجابتها للتغيرات البيئية.

Abstract

This study aimed to highlight the role of corporate governance in regulating financial risks, with a focus on Saudi Basic Industries Corporation (SABIC). It sought to clarify the impact of corporate governance and its dimensions (disclosure and transparency, internal audit, external auditor, and audit committees) on financial risk regulation. The researcher employed a descriptive-analytical approach to achieve the study's objectives, using a questionnaire as a data collection tool to gather information. The study was applied to a sample of employees at SABIC, consisting of a random sample of 384 individuals. Statistical analysis was performed using the SPSS software.

The researcher found several key results, including the significant role of corporate governance systems in regulating financial risks through its dimensions (disclosure and transparency, internal audit, external auditor, and audit committees). Among the main recommendations, the researcher suggested that continuous training for employees on governance principles and risk management should be provided to ensure their full understanding of their roles and responsibilities. Additionally, it is crucial to conduct regular reviews of governance and risk management policies and procedures to ensure their effectiveness and adaptability to environmental changes.

Midocean University

Faculty of Management

Specialty Risk Management



The role of corporate governance in codifying financial risks as applied to the Saudi Basic Industries Corporation (SABIC)

Student Preparation/

Manal Abdullah Rashid Al-Raqiba

Supervision/

Dr. Al-Faisal Abdel Hamid Muhammad

Dr. Fayez Ali Jarad

Academic year:

2024